جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية
بإيتاى البارود

الاستغناء
فى ضوء كتاب سيبويه

دراسة نحوية صرفية

اعـــداد
الدكتور / وجيه عبد العزيز زيادة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعـــد:

فإن ظاهرة «الاستغناء» من الظواهر التى ترددت على ألسنة النحاة فى مواضع عديدة من أبواب النحو والصرف، حيث اتخذوها وسيلة لتعليل كثير من الأمور التى أعوزهم التعليل فيها، فكثيراً مايقولون: إن العرب استغنوا بكذا عن كذا، أو: إنهم لم يستعملوا هذا الأسلوب أو تلك الكلمة من باب الاستغناء ..

يبدو ذلك واضحاً جلياً لمن يتصفح «كتاب سيبويه» فإنه يجده يستعمل مصطلح «الاستغناء» ومشتقاته فى أبواب كثيرة من أبواب كتابه بداية من «باب مايكون فى اللفظ من الأعراض» ويعنى بـ «الأعراض»: مابعرض فى الكلام، فيجئ على غير ماينبغى أن يكون عليه قياسه .

يقول سيبويه: «اعلم أنهم مما يحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشئ عن الشئ الذى أصله فى كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً... وأما استغناؤهم بالشئ عن الشئ فإنهم يقولون: يدع ولايقولون: ودع، استغنوا عنها بترك، وأشباه ذلك كثير»(١).

ولم يكن سيبويه وحده هو الذى أكثر من استعمال مصطلح «الاستغناء»، فهذا أبو العباس المبرد يكثر من استخدام هذا المصطلح استخداماً مايلفت النظر ويثير الاهتمام، حتى رأينا محقق كتابه «المقتضب» يجعله واحداً من الموضوعات العامة التى فهرس لها فى ذيل الكتاب.(٢)

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٥ .

(٢) المقتضب: ٤/ ٢١٦ .

من ذلك ماذكره «المبرد» فى باب الجمع لما كان على ثلاثة أحرف: «ويكون كذلك (فعل)، نحو: عضد وأعضاد، وعجز وأعجاز، ويخرج إليه (فعال) نحو رجل ورجال، وسبع وسباع، كما قالوا: جمال ونحوه. ولم يقولوا: أرجال لقولهم فى أدنى العدد: رجلة .

ومن كلامهم الاستغناء بالشئ عن الشئ حتى يكون المستغنى عنه مسقطا»(١).

فلما تقدمت الدراسات النحوية، وظهرت كتب تعنى بمعالجة الظواهر النحوية ودراسة أحوالها دراسة أكثر دقة وتفصيلاً على نحو مافعل «أبو الفتح عثمان بن جنى» فى «الخصائص»، وجدناه يولى هذه الظاهرة عناية خاصة، ويفرد لها باباً من أبواب كتابه المذكور، ينقل فى صدره طرفاً من كلام «سيبويه»، ثم يضيف إليه أشياء من محفوظه، ومانقله عن مشايخه .

يقول، وهو بصدد تعليله للاستغناء عن جمع «يد» جمع كثرة بجمعه جمع قلة: «وكذلك اليد التى هى العضو، قالوا فيها أيد البتة. فأما أياد فتكسير أيد لاتكسير يد، وعلى أن (أياد) أكثر ماتستعمل فى النعم، لافى الأعضاء، وقد جاءت أيضاً فيها، أنشد أبو الخطاب:

ساءها ماتأملت فى أياديـــ ـنا وإشناقها إلى الأعنـاق(٢)

ويقول: «ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل مجرداً من الزيادة بما استعمل منه حاملاً للزيادة، وهو صدر صالح من اللغة، وذلك قولهم: «حوشب» هذا لم يستعمل منه حشب عارية من الواو الزائدة، ومثله (كوكب)، ألا ترى أنـــك

---

(١) المقتضب: ١٩٩/٢ .

(٢) الخصائص: ١/ ٢٦٨ .

لاتعرف فى الكلام (حشب) عارياً من الزيادة ولا (ككب) ومنه قولهم (دردرى) لانا لانعرف (ددر) ومثله كثير فى ذوات الأربعة، وهو فى الخمسة أكثر منه فى الأربعة»[١].

وتظل تتردد ظاهرة «الاستغناء» على ألسنة النحاة على نحو مانرى عند «ابن يعيش» فى كتابه «شرح المفصل» و«أبى حيان» فى «ارتشاف الضرب» وغيرهما من أعلام القرن السابع الهجرى ومابعده .

فإذا سار بنا الزمان قدماً، ووصلنا إلى نهاية القرن التاسع ومشارف القرن العاشر الهجريين، طالعنا «جلال الدين السيوطى» ببحث من مباحث كتابه «الأشباه والنظائر في النحو» يجعل «الاستثناء عنواناً له، ينقل فيه أكثر مادونه «ابن جنى» فى «خصائصه» كما ينقل لغيره كالزمخشرى فى «الأحاجى» حيث يقول: «سرادق وحمام وبوان - فى الأسماء - وسبحل وسبطر - فى الصفات - لم يجمعوها إلا بالألف والتاء وهى مذكرات، وإنما قصر جمعها على ذلك استغناء به عن التكسير كما استغنوا بأشياء عن أشياء»[٢].

وهكذا بقى يتردد هذا المصطلح على صفحات كتب النحو، ويتناقله الخلف عن السلف حتى عصر المتأخرين منهم، فهذا صاحب «التصريح بمضمون التوضيح» يقول - وهو يعدد أوزان جموع التكسير: «وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة وضعاً أو استعمالاً اتكالاً على القرينة، قاله فى التسهيل، قال الشاطبى: وحقيقة الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر، والاستعمال أن تكون وضعتهما معاً، ولكنها استغنت فى بعض المواضع عن أحدهما بالآخر...»[٣].

---

(١) السابق: ١/ ٢٧٠ .

(٢) الأشباه والنظائر فى النحو: ١/ ٥٢ .

(٣) التصريح: ٢/ ٣٠٠ .

ويقول: أيضاً: «الخامس عشر: فعلاء - بضم أوله وفتح ثانيه - ويطرد في فعيل وصفاً لمذكر عاقل - بمعنى فاعل أو بمعنى مفعل أو مفاعل - حال كونه غير مضعف ولامعتل اللام، فالأول كظريف وظرفاء، وكريم وكرماء، وبخيل وبخلاء .. ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط فإنهم استغنوا فيهن بفعال....»[1].

كانت هذه العناية البالغة بتلك الظاهرة دافعاً لى إلى البحث فيها محاولاً الكشف عن مدى ماكان لها من دور فى ضبط القواعد واستنباطها، فقمت - قدر الطاقة - بجمع ماكتب عنها فيما تيسر لى من كتب النحو، ومناقشته وتحليله ومقارنته بما حوته كتب اللغة من مفردات وأساليب، حكم النحاة عليها بالاستغناء عنها أو بها .

كما رأيت - حتى يكون العمل قريباً من الكمال - أن أقوم باستقراء «كتاب» أمام النحاة الذى يغنى عن غيره، ولايغنى غيره عنه، فاستخرجت منه المواضع التى عرض فيها للاستغناء، وقمت بترتيبها على النحو الذى تقتضيه طبيعة البحث .

هذا، وقد قسمت البحث قسمين :

الأول: ويتضمن المباحث النحوية وتشمل :

١ - مبحث الضمائر
٢ - مبحث الأفعال
٣ - مبحث النفى .
٤ - مبحث النداء .
٥ - مبحث الاستثناء .

---

(١) السابق: ٣١٢/٢ .

الثاني: ويتضمن المباحث الصرفية وتشمل :

١ - مبحث التثنية .　　٢ - مبحث الجموع .

٣ - مبحث التصغير .　　٤ - مبحث تاء التأنيث .

وبعد، فهذه محاولة على درب البحث، إن يكن بها من توفيق فمن الله الموفق للخير والهدى والرشاد، وإن تكن فيها زلة قدم أو عثرة قلم فأسأله العفو والمتاب.

الاسكندرية

فى ١٧ رجب ١٤١٩هـ

٦ نوفمبر ١٩٩٨م

د/ وجيه عبد العزيز زيادة

المدرس بقسم اللغويات فى كلية اللغة العربية- جامعة الأزهر

فرع إيتاى البارود

القسم الأول
المباحث النحوية

المبحث الأول
الاستغناء والضمائر

أكثر سيبويه من ترديد مصطلح «الاستغناء» فى تضاعيف حديثه عن الضمائر وأحكامها، وماذاك إلا لأن استعمال الضمائر فى الأصل من باب الاستغناء، فإنها يستغنى بها عن الأسماء الظاهرة اختصاراً وإيجازاً .

وهذا ماأشار إليه ابن يعيش حيث يقول: « ... وإنما أتى بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز واحترازاً من الإلباس، فأما الإيجاز فظاهر، لأنك تستغنى بالحرف الواحد من الاسم بكماله، فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم، وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك، فإذا قلت: (زيد فعل زيد) جاز أن يتوهم فى (زيد) الثانى أنه غير الأول، وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفترق بها إذا التبست، وإنما يزيل الالتباس منها فى كثير من أحوالها - الصفات كقولك: (مررت بزيد الطويل) و(الرجل البزاز)، والمضمرات لالبس فيها، فاستغنت عن الصفات... »[1].

هذا، ويمكن حصر المسائل التى كان للاستغناء فيها دور فى باب الضمائر فيما يلى:

أولاً: الاستغناء بالضمير المنفصل عن الضمير المتصل:

وذلك تمشياً مع الغرض من استعمال الضمائر وهو الرغبة فى الإيجاز والاختصار، فلما كان المتصل أقل حروفاً من المنفصل، وكان النطق به أخف،

---

(١) ابن يعيش: ٣/٨٤ .

فلذلك لايستعملون المنفصل فى المواضع التى يمكن أن يقع فيها المتصل، لأنهم لايعدلون عن الأخف إلى الأثقل والمعنى واحد إلا لضرورة، فلذلك لاتقول: «ضرب أنا»، حيث يغنى عنها «ضربت، وكذلك استغنوا بقولهم: «ضرب» عن قولهم «ضرب هو»، وبقولهم: «ضربك زيد» عن «ضرب زيد إياك» ونحوه.

وهذا ماعبر عنه سيبويه بقوله: «ولايقع أنا في موضع التاء التى فى فعلت، لايجوز أن تقول: فعل أنا، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا ولايقع نحن فى موضع نا التى فى فعلنا، لاتقول: فعل نحن». (١)

وهذا الذى أشار إليه سيبويه هو رأى جمهور النحاة، وخالف فى ذلك الجرمى فأجازه فى الشعر، وجوزه المبرد مطلقاً، فيجوز - عنده - «قام أنا» وليس كمعنى «قمت» وإنما معناه علي النفي والإيجاب، كأنه قال: «ماقام إلا أنا فهو - عنده - يفيد الحصر (٢).

ومهما يكن من أمر، فإنه - كما يقول النحاة - إذا أمكن اتصال الضمير لم يعدل إلى المنفصل، لقصد الاختصار الموضوع له الضمير إلا فى الضرورة كقوله :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت

إياهم الأرض فى دهر الدهاريـر (٣)

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٥٠ .

(٢) الارتشاف ١/ ٤٦٣ .

(٣) البيت من البسيط، للفرزدق، والشاهد فيه «ضمنت إياهم» حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله انظر الهمع: ١/ ٦٢ وابن عقيل: ١/ ١٠١ .

ومما هو معلوم أن هناك مواضع عشرة يجب فيها انفصال الضمير ذكرها النحاة تنحصر فى: الضمير المحصور، والضمير المرفوع بمصدر مضاف إلى المنصوب به، والضمير المضمر قبله العامل والضمير المتأخر عنه عامله، والذى عامله معنوى كالمبتدأ، والمعمول لحرف نفى، والمفصول بينه وبين عامله بمعمول آخر، والواقع بعد واو المعية، والواقع بعد «أما» والواقع بعد اللام الفارقة. (١)

ثانياً: الإضمار فيما جرى مجرى الفعل:

ذكر سيبويه تحت هذا العنوان ثلاثة أضرب من الكلمات المشبهات بالفعل هى: «إن» وأخواتها، وحكمها فى الاتصال والانفصال كحكم الفعل، فلا يعدل فيها عن الضمير المتصل إلي المنفصل، وذلك لأنهن أجرين مجرى الفعل الماضى فى فتح آخره، وفى لزومها الاسم المنصوب المشبه بالمفعول والخبر المرفوع المشبه بالفاعل، ومنصوبها يليها، ولايدخل عليها حرف يمنع من التصاق المنصوب بها، فوجب فيها ماوجب فى المفعولات بالأفعال .

الضرب الثانى كلمة: «رويد» تقول «رويد زيداً... ورويدك زيداً» .

الضرب الثالث: كلمة «عليك» وهى أقوى فى الفصل، يجوز عليكنى وعليكه، وعليك إياه وعليك إياى، وإنما جاز الفصل، لأنه لما أضيف إلى الكاف قد أشبه المصدر المضاف الذى قد جاز فيه الفصل. (٢)

يقول سيبويه: ... فعلامات الإضمار حالهن هاهنا كحالهن فى الفعل، لاتقوى أن تقول: عليك إياه، ولارويد إياه، لأنك قد تقدر على الهاء، تقول: عليكه ورويده ... وحدثنا يونس أنه سمع من العرب من يقول: عليكنى، من

---

(١) منحة الجليل بشرح ابن عقيل: ١/ ١٠٠ .

(٢) تقرير السيرافى على هامش كتاب سيبويه: ١/ ٣٨٣ .

غـيـر تلقين، ومنهم من لايستـعـمل (نى) ولا (نا) فى ذا الموضع، استـغـناء بعليك بى وعليك بنا... ولو قلت عليك إياه كـان هاهنا جـائزاً، فى عليك وأخواتها، لأنه ليس بفعل وأن شبه به»[1].

ثالثاً: اختصاص افعال القلوب بالجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد:

مما اختصت به أفعال القلوب التى هى «ظننت وأخواتها» أنه يجوز فيها أن يكون ضمير الفاعل والمفعول متدحين فيقال «ظننتنى عالماً» و«حسبتك غنياً» - بفتح التاء - وذلك بخلاف سائر الأفعال، فإنه لايجوز فيها أن يتعدى فعل ضميرها المتصل إلى ضميرها المتصل، فلا يقال: «ضربتنى» ويكون الضميران للمتكلم، ولا «ضربتك» والضميران للمخاطب، فإذا أرادوا ذلك قالوا: «ضربت نفسى» ونحوه .

وإنما امتنع ذلك لأن الغالب من الفاعلين إيقاع الفعل بغيرهم، وأفعال النفس هى الأفعال التى لاتتعدى نحو: «قام زيد وجلس بكر»، فإذا اتحد الضميران فقد اتحد افاعل والمفعول من كل وجه، فلابد من مغايرة ما، ولذا جاز أن يقال: «ماضربنى إلا أنا» حيث قد اختلف الضميران اتصالاً وانفصالاً، فلم يتحدا من كل وجه.

وإنما جاز ذلك فى أفعال القلوب: «لأن تأثير هذه الأفعال إنما هو فى المفعول الثانى، ألا ترى أن الظن والعلم إنما يتعلقان بالثانى، لأن الشك وقع فيه، والأول كان معروفاً عنده، فصار ذكره كاللغو، فلذلك جاز أن يتعدى ضمير الأول إلى الثانى»[1].

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٦٠، ٣٦١ .

(٢) ابن يعيش: ٧/ ٨٨ .

وعلل الرضى هذه المسألة بقوله: [٢] «وإنما لم يجز ذلك فى غير الأفعال المذكورة، لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً، والمفعول به متأثراً منه، وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر.. وأما أفعال القلوب، فإن المفعول به فيها ليس المنصوب الأول فى الحقيقة، بل هو مضمون الجملة».

يعنى أننا إذا قلنا: «ظننتنى قائماً» فمعناه ظننت قيامى، فالفاعل، مغاير للمفعول من حيث المعنى، وإن اتفقا من حيث اللفظ.

فإذا مارجعنا إلى إمام النحاة، وجدناه يشير إلى تلك المسألة إشارات متعددة موضحاً دور «الاستغناء» فيها، فيقول: «وذلك أنه لايجوز أن تقول للمخاطب: اضربك، ولااقتلك، ولاضربتك، لما كان المخاطب فاعلاً وجعلت مفعوله نفسه قبح ذلك، لأنهم استغنوا بقولهم: اقتل نفسك، وأهلكت نفسك، عن الكاف هاهنا وعن إياك». [٢]

ثم يقول: «ولكنه قد يجوز ماقبح هاهنا فى حسبت وظننت وخلت... وجميع حروف الشك، وذلك قولك: حسبتنى وأرانى ووجدتنى فعلت كذا وكذا». [٣].

كما يشير إلى أنه لايحسن مع أفعال القلوب ماحسن مع غيرها من إيقاع الفعل علي النفس من نحو «ضربت نفسى» فيقول: «ومما يثبت علامة المضمرين هاهنا أنه لايحسن إدخال النفس هاهنا، لو قلت: يظن نفسه فاعلة، وأظن نفسى فاعلة على حد يظنه واظننى، ليجزئ هذا من ذا لم يجزئ، كما أجزأ أهلكت نفسك عن أهلكتك، فاستغنى به عنه» [٤].

---

(١) الرضى على الكافية: ٢/٢٨٥، ٢٨٦ .

(٢) الكتاب: ٢/٣٦٦ .

(٣) السابق: ٢/٣٦٧ .

(٤) السابق نفسه .

رابعاً: امتناع بعض حروف الجر من الاتصال بالضمائر:

أشار إلى ذلك سيبويه بقوله:[١] «هذا باب مالايجوز فيه الإضمار من حروف الجر.

وذلك الكاف فى أنت كزيد، وحتى ومذ .

وذلك لأنهم استغنوا بقولهم: مثلى وشبهى عنه فأسقطوه .

واستغنوا عن الإضمار فى حتى بقولهم: رأيتهم حتى ذاك، وبقولهم: دعه حتى يوم كذا... وبالإضمار فى إلى، إذ قال: دعه إليه، لأن المعنى واحد، كما استغنوا بمثلى ومثله عن كى وكه .

واستغنوا عن الإضمار فى مذ بقولهم: مذ ذاك»[٢].

تمرر سيبويه أن هذه الأحرف الثلاثة: الكاف، وحتى، ومذ لايليها الضمير استغناء بالاسم الظاهر عنه .

فأما الكاف الجارة سواء أكانت أصلية ومعناها التشبيه أو التعليل أم كانت زائدة نحو قوله تعالى: «ليس كمثله شئ»[٣] - فى أحد الأقوال - فإنها لاتجر إلا الاسم الظاهر، ولاتدخل على المضمر إلا فى الضرورة كقوله :

فلا أرى بعلاً ولاحلائلا كه ولاكهن إلا حاظلا[٤]

---

(١) الكتاب: ٢/٣٨٢ .

(٢) الكتاب: ٢/٣٨٣.

(٣) الشورى: ١١ .

(٤) البيتان من مشطور الرجز لرؤبة: الحاظل: المانع من التزويج.. يصف حماراً بأنه يمنع أتنه من حمار آخر. والشاهد دخول الكاف على الضمير فى «كه وكهن». انظر الكتاب: ٢/٣٨٤، الهمع : ٢/ ٣٠، والأشمونى ٢/٢٠٩.

وحكوا: «أنت كأنا وكهو» قال السيوطى: «وإنما لم تجره اختياراً استغناء عنها بمثل وشبه كما استغنوا فيه بإلى عن حتى»[١].

وأما «حتى» الجارة فمعناها انتهاء الغاية مثل «إلى» ولمجرورها شرطان:[٢]

الأول: أن يكون ظاهراً، فلا تجر الضمير ... وأجازه الكوفيون والمبرد كقول الشاعر:

فلا-والله- لايلغى أناس فتى حتاك يابن أبى يزيد[٣]

وهذا عند البصريين ضرورة .

والثانى: أن يكون آخر جزء، أو ملاقى آخر جزء .

وقد حاول النحاة -جاهدين - أن يبحثوا عن علة لمنع جرها المضمر، فمنهم من قال: إن مجرورها لايكون إلا بعضاً مما قبلها، أو كبعض منه، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل. ورده ابن هشام بقوله: «إنه قد يكون ضميراً حاضراً كما فى البيت، فلا يعود على متقدم، وإنه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ماتقدم غير الكل، كقولك: (زيد ضربت القوم حتاه) .

وقيل: العلة خشية التباسها بالعاطفة، وبرده - أيضاً - أنه لو دخلت عليه لقيل فى العاطفة: «قاموا حتى أنت، وأكرمتهم حتى إياك» بالفصل، لأن الضمير لايتصل إلا بعامله وفي الخافضة: (حتاك) بالوصل كما فى البيت،

---

(١) الهمع: ٢/٣١ .

(٢) الجنى الدانى: ٥٤٣ .

(٣) البيت من الوافر، من شواهد الجنى الدانى: ٥٤٤، ورصف المبانى: ٢٦١، وابن عقيل: ٣/٨ والشاهد وقوع الضمير المتصل «الكاف» بعد «حتى» .

وحينئذ فلا التباس، ونظيره أنهم يقولون فى توكيد الضمير المنصوب: «رأيتك أنت» وفى البدل منه: «رأيتك إياك» فلم يحصل لبس .

وقيل: لو دخلت عليه قلبت ألفها ياء كما فى (إلى) وهى فرع عن (إلى) فلا تحتمل ذلك[١] وأيسر من هذا كله أن نقول كما قال صاحب «الكتاب»: «واستغنوا عن الإضمار فى حتى بقولهم رأيتهم حتى ذاك، وبقولهم: دعه حتى يوم كذا وكذا، وبقولهم دعه حتى ذاك»، وبالإضمار فى إلى إذ قال: دعه إليه، لأن المعنى واحد»[٢].

وأما «مذ» فيكون مابعدها مرفوعاً أو مخفوضاً، فإذا كان مرفوعاً فهى اسم، وإذا كان مخفوضاً فهى حرف جر - كما يقول المالقى.[٣]

والذى يعنينا - هنا - هو حكم جرها للضمير، وعلة ذلك، فالجمهور على أنها هى و«منذ» لاتجران إلا الاسم الظاهر من اسم الزمان أو المصدر، وأجاز المبرد أن يجرا مضمر الزمان نحو: «يوم الخميس مارأيته منذه أو مذه»، ورد بأن العرب لم تقله[٤].

هذا، «وأصل» «مذ»، «منذ» بدليل رجوعهم إلى ضم الذال عند ملاقاة الساكن، نحو: «مذ اليوم» ولولا أن الأصل الضم لكسروا، ولأن بعضهم يقول: «مذ زمن طويل» فيضم مع عدم الساكن، وقال ابن ملكون: هما أصلان، لأنه لايتصرف فى الحرف ولاشبهه ويرده تخفيفهم «أن وكأن ولكن ورب وقط» وقال المالقى: إذا كانت «مذ» اسما فأصلها «منذ» «أو حرفاً فهى أصل.[٥]

---

(١) المغنى: ١٢٣ .

(٢) الكتاب: ٣٨٣/٢ .

(٣) رصف: المبانى: ٣٨٥.

(٤) الهمع: ٢١٧/١ .

(٥) المغنى: ٣٣٦ .

خامساً: الاستغناء عن مفسر ضمير الغائب:

ضمير المتكلم وضمير المخاطب تفسرهما المشاهدة، وضمير الغائب يحتاج إلى مفسر، والأصل فى مفسره أن يكون متقدماً عليه، فإذا تقدم عليه اسمان مستويان فى الإسناد كان الضمير عائداً على الأقرب، إلا أن دل دليل على أنه لغير الأقرب، مثاله: جاءنى زيد وعمرو فأكرمته»، فالضمير لـ«عمرو» و«اشتريت جواداً وغلاماً فركبته فالضمير لـ«الجواد»، فإن لم يستويا فى الإسناد، وكان الثانى فى ضمن الأول، عاد على المتقدم خلافاً لأبى محمد بن حزم فى زعمه: أن الضمير فى قوله تعالى: «فإنه رجس»[1] عائد على «الخنزير» لاعلى «اللحم»، لكونه أقرب مذكور.

ثم المفسر إما مصرح بلفظه نحو: «زيد لقيته»، أو مستغنى عنه بحضور مدلوله حسا مثل أن يخطر بذهنك أن مخاطبك سألك عن حالة شخص فتقول: «هو مسافر».

ومنه قوله تعالى: «هى راودتنى عن نفسى»[2] وقوله عز وجل: «ياأبت استأجره»[3] إذ لم يتقدم التصريح بلفظ «زليخا وموسى» لكونهما كانا حاضرين، أو يكون مستغنى عنه بحضور مدلوله علماً نحو قوله سبحانه: «إنا أنزلناه فى ليلة القدر»[4] أى القرآن، أو مستغنى عنه بذكر جزئه نحو قوله عز من قائل: «والذين يكنزون الذهب والفضة ولاينفقونها فى سبيل الله»[5]

---

(١) الأنعام: ١٤٥.

(٢) يوسف: ٢٦.

(٣) القصص: ٢٦.

(٤) القدر: ١.

(٥) التوبة: ٣٤.

أى المكنوزات، التى بعضها الذهب والفضة[١] وعكسه قول الشاعر:

لعمرك مايغنى الثراء عن الفتـــى

إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر[٢]

فالضمير عائد على «النفس» التى هى جزء «الفتى» المذكور، ومنه قوله تعالى: «اعدلوا هو أقرب للتقوى» أى العدل» الذى هو جزء مدلول الفعل، لأنه يدل علي الحدث والزمان.

ومنه قوله عز وجل: «ولايحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم»[٣].

قال سيبويه: «كأنه قال: ولايحسبن الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم. ولم يذكر البخل اجتزاء بعلم المخاطب بأنه البخل، لذكره يبخلون»[٤].

«ومثل ذلك قول العرب: (من كذب كان شراً له) يريد: كان الكذب شراً له إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب»[٥].

---

(١) الهمع: ١/ ٦٥، والارتشاف: ١/ ٤٨١.

(٢) البيت من الطويل، لحاتم الطائى، ورد فى الشعراء: ١٩٩، وأمالى الزجاجى: ٩٢، وابن الشجرى: ١/ ٥٩، ٢/ ٣٣٩، والهمع: ١/ ٦٥ والديوان: ١١٨.

والشاهد به عود الضمير فى «حشرجت» إلى النفس التى هى جزء الفتى المذكور فى البيت.

(٣) آل عمران: ١٨٠.

(٤، ٥) الكتاب: ١/ ٣٩١.

كما يستغنى عن «المفسر» بذكر نظيره نحو: «عندى درهم وتصفه» أى ونصف درهم آخر، ومنه قوله:

قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلا حمامتنا ونصفه فقد[1]

أى: ونصف حمام آخر مثله فى العدد، كما يستغنى عنه بذكر مصاحب بوجه ما، كالاستغناء بمستلزم عن مستلزم نحو قوله سبحانه: «فمن عفى له من أخيه شئ فاتباع بمعروف وأداء إليه بإحسان»[2] فالضمير فى «إليه» عائد إلى «العافى» الذى استلزمه «عفى» وقوله سبحانه: «حتى توارت بالحجاب»[3] أى الشمس التى أغنى عن ذكرها ذكر العشى.

---

(١) البيت من البسيط للنابغة الذبيانى، فى ديوانه: ٢٤، وابن يعيش: ٨/٥٤ والهمع: ١/٦٥، والشاهد فيه هنا عود الضمير فى «نصفه» إلى نظير الحمام المذكور قبله.

(٢) البقرة: ١٧٨.

(٣) ص: ٣٢.

المبحث الثانى
الاستغناء والأفعال

أولاً: الإستغناء بـ«ترك» عن «ودع ووذر» .

قال أبو حيان: «العرب تستغنى ببعض الألفاظ عن بعض، ألا ترى استغناءهم بترك وتارك عن وذر وواذر...»[١]

وقبله قال سيبويه: «... كما أن يدع على ودعت، ويذر على ووزرت، وإن لم يستعملا، استغنى عنهما بتركت»[٢].

ونقل السيوطى عن صاحب «البسيط» قوله: «كما استغنى بمصدر بعض الأفعال عن مصدر بعضها، نحو أنا أدعه تركا...»[٣].

فالنحاة يرون أن الفعلين «يدع ويذر» فعلان ناقصاً التصرف، حيث يأتى منهما المضارع والأمر فقط، وأن العرب استغنت عن ماضيهما بـ«ترك» وعن اسم الفاعل منهما بـ «تارك» وكذا عن المصدر فقالوا: «أنا أدعه تركاً» .

وبالرجوع إلى كتب اللغة نرى ماينافض ذلك، فقد ذكر صاحب «اللسان»[٤] مانصه : «وقولهم دع هذا، أى اتركه، وودعه يدعه: تركه، وهى شاذة، وكلام العرب: دعنى وذرنى، ويدع ويذر، ولايقولون ودعتك ولا وذرتك، استغنوا عنهما بتركتك والمصدر فيهما تركاً ولايقال ودعاً ولاوذرا...»[٤].

---

(١) الأشباه والنظائر: ١/ ٥١ .

(٢) الكتاب: ٤/ ٦٧.

(٣) الأشباه والنظائر: ١/ ٥٣ .

(٤) اللسان: «ودع».

ولكنه بعد ذلك مباشرة يورد العديد من الشواهد الشعرية والنثرية على استعمال الماضى واسم الفاعل والمصدر من هاتين الكلمتين فيقول: «وقد جاء فى بيت أنشده الفارسى فى البصريات:

فأيهما ماتبعـــن فإننـــى حزين على ترك الذى أنا وادع

قال ابن برى: وقد جاء وادع فى شعر معن بن أوس:

عليه شريب لين وادع العصـا يساجلها حماتـــه وتساجلـــه

وقال: **وكـان ماقدموا لأنفسهـــم أكثر نفعاً من الـــذى ودعـــوا**

... وفى حديث ابن عباس: أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن على قلوبهم».[1]

كـمـا قـرئ: «مـاودعك ربك ومـاقلى»[2] بتـخـفـيف الدال وهى قـراءة النبى: - صلى الله عليه وسلم- وعـروة و الزبير.[3] ومع ذلك نرى ابن جنى يعقب على تلك القراءة بقوله: «هذه قليلة الاستعمال.... وعلى أنها قد جاءت فى شعر أبى الأسود، قال أنشدناه أبو على:

ليت شعرى عن خليلى ماالذى غاله فى الحب حتى ودعنـــه[4]

وهذا ماجعل «الليث» يقول متعجباً: «وزعمت النحوية أن العرب أماتوا مصدر يدع ويذر، واستغنوا عنه بترك، والنبى، صلى الله عليه وسلم، أفصح العرب وقد رويت عنه هذه الكلمة»[5].

---

(١) اللسان «ودع» نيل الأوطار: ٣/١٢١ .

(٢) الضحى: ٢ .

(٣) المحتسب: ٢/٣٦٤ .

(٤) السابق .

(٥) اللسان «ودع» .

ثانياً: الاستغناء بـ«أفعال» عن «فعل»:

قال سيبويه: «وقد يستغنى بـ«افعال» عن «فعل وفعل» وذلك نحو: أزراق، واخضار، واصفار، واحمار، واشراب، وابياض واسواد، وابيض، واخضر، واحمر، واصفر أكثر فى كلامهم لأنه كثر فحذفوه، والأصل ذلك»[١].

يعنى أن العرب لم تستعمل من هذه الكلمات الأفعال المجردة، وإنما استغنت بهذه الصيغ المزيدة عن المجردة، وأن استعمال صيغة «افعل» أكثر فى كلامهم من استعمال صيغة «افعال» وذلك لكثرة استعمال هذه الكلمات على ألسنتهم مما دعاهم إلى اختيار الأقل حروفاً.

وقد فصل العلامة الرضى القول فى استعمال هاتين الصيغتين حيث قال: «وأما افعل فالأغلب كونه للون أو العيب الحسى اللازم، وافعال فى اللون والعيب الحسى العارض، وقد يكون الأول فى العارض، والثانى فى اللازم»[٢].

يؤيد ماذهب إليه الرضى ماأورده ابن منظور حيث قال: «ويقال: احمر الشئ احمراراً إذا لزم لونه فلم يتغير من حال إلى حال. واحمار يحمار احميراراً إذا كان عارضاً حادثاً لايثبت كقولك: جعل يحمار مرة ويصفار أخرى»[٣].

كما نبه على أن العرب لم تقصر استخدامها علي هاتين الصيغتين فى الدلالة على الألوان، بل إنهم استخدموا صيغاً أخرى فيقال: «اخضر الشئ اخضراراً وخضرته أنا»[٤] وقالوا كذلك: «خضر الزرع خضراً: نعم، وأخضره

---

(١) الكتاب: ٢٦/٤.

(٢) شرح الشافية ١١٢/١.

(٣) اللسان: «حمر».

(٤) اللسان: «خضر».

الرى»[١] وقالوا أيضاً: اختضرت الكلأ إذا جززته وهو أخضر، ومنه قيل للرجل إذا مات شاباً غضاً: قد اختضر، لأنه يؤخذ فى وقت الحسن والإشراق»[٢] كما ذكر أنهم قالوا: «سود وساد، واسود اسوداداً واسواد اسويدادا ويجوز فى الشعر اسوأد. تحرك الألف لئلا يجمع بين ساكنين»[٣].

فهذه النقول، وغيرها كثير، يؤيد سعة هذه اللغة وثراء مادتها، إلا أن النحاة كانوا يعنون بالكثير الشائع فى الكلام، ويضربون صفحاً عن القليل النادر .

ثالثاً: الاستغناء بـ«افتقر واشتد» عن «فقر وشد»:

وذلك حيث قالوا: افتقر فهو فقير واشتد فهو شديد، فلم يأت فقير وشديد على هذا الفعل، وإنما أتى على فعل لم يستعمل وهو «فقر»[٤] قال سيبويه: «وقالوا: الفقر كما قالوا: الضعف، ولم نسمعهم قالوا: فقر، كما لم يقولوا فى الشديد: شدد استغنوا باشتد وافتقر، كما استغنوا باحمار عن حمر»[٥].

ومما هو معلوم أن قياس الصفة المشبهة أن تأتى من «فعل» - بضم العين - غالباً على زنة «فعيل» نحو: كريم وشريف وعظيم، كما تجئ على «فعيل» مما حقه «فعل» نحو «سقيم ومريض» وحمل. «سليم» على «مريض» والقياس سالم[٦] كما يجئ «فعيل» من المضاعف والمنقوص اليائى كالطبيب واللبيب والخسيس والتقى والشقى .

(١، ٢) السابق .

(٣) اللسان «سود» .

(٤) تقرير السيرافى على الكتاب: ٢/٢٢٥ .

(٥) الكتاب: ٤/٣٣ .

(٦) شرح الشافية : ١/١٤٧ .

فإذا عرفنا أن العرب نطقت بهذا الفعل مجرداً فقالوا «شدد - بالكسر - لاغير- شدة إذا كان قوياً[١] أدركنا أن هذه الكلمة أعنى «شديد» جاءت على قياس مطرد .

وكذلك كلمة «فقير» فقد أوردت كتب اللغة «ورجل فقير من المال، وقد فقر - بضم القاف - فهو فقير». [٢]

رابعاً: الاستغناء بـ«فعل» عن «أفعل»:

من ذلك مارواه سيبويه من قوله: «وقالوا: ظرف وظرفته، ونبل ونبلته، ولايستنكر أفعلت فيهما، ولكن هذا أكثر، واستغنى» [٣]

ومرجع ذلك إلى أن هناك أموراً سبعة يتعدى بها الفعل القاصر ذكرها ابن هشام فى «المغنى» وهى: الهمزة، وألف المفاعلة، وصوغه على فعل يفعل - بفتح عين الماضى وضم عين المضارع - وصوغه على «استفعل» للطلب أو النسبة، وتضعيف العين، والتضمين، وإسقاط الجار توسعاً[٤].

والذى يعنينا من هذه الأمور هو التعدية بالهمزة وبالتضعيف، فالأول نحو قوله تعالى: «أذهبتم طيباتكم» [٥] وقوله عز وجل: «أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين» [٦] «وقد ينقل المتعدى إلى واحد بالهمزة إلى التعدى إلى

---

(١) اللسان : «شدد».

(٢) السابق «فقر» .

(٣) الكتاب: ٤/ ٥٥.

(٤) المغنى: ٥٢٣ بإيجاز .

(٥) الأحقاف: ٢٠ .

(٦) غافر: ١١ .

اثنين نحو «ألبست زيداً ثوباً وأعطيته ديناراً» ولم ينقل متعد إلى اثنين بالهمزة إلى التعدى إلى ثلاثة إلا فى «رأى، وعلم» وقاسه الأخفش فى أخواتهما الثلاثة القلبية: ظن وحسب وزعم، وقيل: النقل بالهمزة كله سماعى، وقيل: قياسى في القاصر والمتعدى إلى واحد». (١)

وأما التعدية بالتضعيف فنحو قوله تعالى: «قد أفلح من زكاها» (٢) وقوله سبحانه: «هو الذى يسيركم فى البحر....» (٣).

فالفعلان اللذان ذكرهما سيبويه وهما «ظرف ونبل» لازمان، فعند تعديهما يتعديان بالتضعيف فيقال: «ظرفته ونبلته» ولايعديان بالهمزة فلا يقال: «أظرفته وأنبلته» وذلك من قبيل «الاستغناء»، وهذا يعنى الوقوف على المسموع ، وهذا ماأشار إليه الرضى بقوله: «وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً، فليس لك أن تقول مثلاً فى ظرف: أظرف، وفى نصر: أنصر، ولهذا رد على الأخفش فى قياس أظن وأحسب وأخال على أعلم وأرى، وكذا لاتقول نصر ولادخل، وكذا فى غير ذلك من الأبواب بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين فكما أن لفظ أذهب وأدخل يحتاج فيه إلى السماع، فكذا معناه الذى هو النقل مثلاً، فليس لك أن تستعمل أذهب بمعنى أزال الذهاب، أو عرض للذهاب أو نحو ذلك» (٤).

أما ابن هشام فيرى أن «الحق أن دخولها - يعنى همزة التعدية- قياس فى اللازم دون المتعدى، وقيل: قياس فيه وفى المتعدى إلى واحد، وقيل: النقل

---

(١) المغنى: ٥٢٣ .

(٢) الشمس: ٩ .

(٣) يونس: ٢٢ .

(٤) شرح الشافية: ١/٨٤، ٨٥ .

بالهمزة كله سماعى»[١]، وقال أيضاً: «النقل بالتضعيف سماعى فى اللازم وفى المتعدى لواحد، ولم يسمع فى المتعدى لاثنين، وقيل: قياسى فى الأولين»[٢].

والحق أنه إذا كثر ورود أمثلة لصيغة من هذه الصيغ فى معنى من هذه المعانى كان ذلك دليلاً علي أنه يسوغ أن نبنى على مثال هذه الصيغة لإفادة هذا المعنى الذى كثرت فيه وإن لم نسمع اللفظ بعينه.[٣]

خامساً: الاستغناء بمطاوع بعض الأفعال عن مطاوع بعضها :

ومن ذلك قولهم: «أنخته فبرك» ولم يقولوا: «فناخ».[٤]

ومنه مارواه سيبويه: «وربما استغنى عن افتعل فى هذا الباب فلم يسمع، وذلك قولهم: «طردته فذهب، ولايقولون: انطرد، ولافاطرد، يعنى أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان فى معناه»[٥].

وأصل ذلك راجع إلى أن من معانى صيغ الأفعال «المطاوعة» وتجئ فى صيغ عديدة أكثرها «انفعل» فبابه لايكون إلا لازماً، وهو - فى الأغلب - مطاوع «فعل» بشرط أن يكون «فعل» علاجاً: أى من الأفعال الظاهرة، لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة وهى قبول الأثر، وذلك فيما يظهر للعيون

---

(١) المغنى: ٥٢٣ .

(٢) السابق: ٥٢٤، ٥٣٥ باختصار وتصرف .

(٣) هامش شرح الشافية ١/ ٨٥ .

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطى ١/ ٥٣ .

(٥) الكتاب: ٤/ ٦٦ .

كالكسر والجذب والقطع، فلا يقال: علمته فانعلم، ولافهمته فانفهم[١].

وقد يجئ مطاوع «أفعل» نحو: «أزعجته فانزعج» و«أفحمته فانفحم» والمطاوع حقيقة فى الذي يصح منه الفعل، نحو: «صرفته فانصرف»، ومجاز فى الذى لايصح منه الفعل نحو: «قطعت الحبل فانقطع»[٢].

ويغنى «افتعل» عن «انفعل» فيما فاؤه لام نحو: لويته فالتوى «أو» راء نحو: «ردعته فارتدع» أو «نون» نحو: «نقلته فانتقل» أو «ميم» نحو: «مددته فامتد».

وورد «ميزنه فانماز ومحوته فانمحى وقد يتشاركان فيأليس كذلك نحو: «شويته فاشتوى وانشوى[٣]». وسبب هذا الإغناء - كما يقول الرضى - «أن هذه الحروف مما تدغم النون الساكنة فيها، ونون «انفعل» علامة المطاوع، فكره طمسها»[٤] هذا، وماذكره سيبويه فى هذا الباب قد وافقه فيه أهل اللغة، فقالوا: «ويقال: طردت فلاناً فذهب، ولايقال فاطرد، قال الجوهرى: لايقال من هذا انفعل ولاافتعل إلا فى لغة رديئة»[٥].

وأما قولهم: «أنخته فبرك» فقد ورد فيه أيضاً: «أنخت البعير فاستناخ ونوخته فتنوخ»[٦].

---

(١) شرح الشافية: ١/١٠٨.

(٢) الارتشاف: ١/٨٥.

(٣) السابق: ١/٨٦.

(٤) شرح الشافية: ١/١٠٩.

(٥) اللسان: «طرد».

(٦) اللسان: «نوخ».

ومما يستوقفنا هنا أن بعض النحاة - بالرغم من كثرة ورود أمثلة للمطاوعة، يجعلها مقصورة علي السماع، فهذا ابن الدهان يقول: «انفعل يأتى فى المطاوعة، ولايكون إلا من ثلاثى، وأدخلته فاندخل شاذ»(١) وقال أبو محمد عبد الله بن الخشاب: «أفعال المطاوعة لاتقاس، لاتقول أخرجته فانخرج، ووجدت من الرباعى أكمشته فانكمش وأزعجته فانزعج، وأطلقته فانطلق»(٢).

سادساً: الاستغناء بمغالب فعل عن مغالب فعل آخر:

من ذلك مارواه سيبويه من قوله: «.... وليس في كل شئ يكون هذا. ألا ترى أنك لاتقول: نازعنى فنزعته، استغنى عنها بغلبته وأشباه ذلك»(٣).

يشير بذلك إلى أن «فعل» إذا كان مراداً به المغالبة وهى إرادة التعبير عن مشاركة غيرك لك فى فعل وتفوقك عليه في ذلك الفعل - فمذهب البصريين أن مضارعه يكون على «يفعل» - بضم العين - وذلك فى كل فعل ثلاثى متصرف تام، سواء كان أصله «فعل أم فعل أم فعل» - بالفتح أو الكسر أو الضم - وسواء كان متعدياً أم لازماً، لأن اللازم إذ ذاك يصير متعدياً، نحو: «كاتبنى فكتبته أكتبه، وعالمنى فعلمته أعلمه، وواضأنى فوضأته أوضؤه» وسواء كان حلقي عين أم لا خلافاً للكسائي فإنه يجيز أن يكون مضارعه على «يفعل» - بالفتح - كحاله إذ لم يكن لغير مغالبة، وسمع «شاعرنى فشعرته أشعره، وفاخرنى ففخرته أفخره وواضأنى فوضأته

---

(١) الارتشاف: ١/٨٥.

(٢) السابق.

(٣) الكتاب: ٤/٦٨.

أوضؤه» بفتح العين والخاء والضاد... هذا إذا لم يكن المضارع قد وجب فيه الكسر نحو: «سار يسير ووعد يعد ورومى يرمى» فإن مضارعه يبقى علي حاله فى المغالبة فتقول: «سايرنى فسرته أسيره»(١).

وبناء على ماسبق كان حق قولهم: «نازعنى فغلبته» أن يقال: «نازعنى فنزعته أنزعه» ولكنهم استغنوا عن «نزعته» بـ«غلبته» على أن علماء اللغة قد أوردوا: نازعتنى نفسى إلى هواها نزاعا: غالبتنى، ونزعتها أنا: غلبتها.(٢)

سابعاً: الاستغناء بـ«فعل» عن «فعل»:

وضع سيبويه عنواناً لهذه المسألة فقال: «هذا باب ماجاء فعل منه على غير فعلته»(٣).

ذكر فيه أن هناك أفعالاً جاءت على«فعل» - بصيغة مالم يسم فاعله - منها: «جن، سل، زكم، ورد، حم...» وهى قدر غير يسير فى لغتنا، فقد حصر أحد الباحثين منها اثنين وخمسين وخمسمائة فعل»(٤).

فقد استغنى بهذه الأفعال عن الصيغ المبنية للمعلوم، ولذا يقول سيبويه: «.. وعلى ذا قالوا: مجنون، ومسلول، ومزكوم، ومحموم، ومورود.

وإنما جاءت هذه الحروف علي جننته وسللته وإن لم يستعمل في الكلام، كما أن يدع على ودعت، ويذر على وذرت وإن لم يستعملا، استغنى عنهما بتركت، واستغنى عن قطع بقطع، كذلك استغنى عن جننت ونحوها بأفعلت،

---

(١) الارتشاف ١/٧٨.

(٢) اللسان: «نزع».

(٣) الكتاب: ٤/٦٧.

(٤) بناء الفعل لغير الفاعل: أحمد الجمل: ٧.

فإذا قالوا: جن وسل فإنما يقولون جعل فيه الجنون والسل كما قالوا: حزن وفسل ورذل، وإذا قالوا جننت فكأنهم قالوا: جعل فيك جنون، كما أنه إذا قال: أقبرته فإنما يقول وهبت له قبراً، وجعلت له قبراً.

وكذلك أحزنته وأحببته. فإذا قلت: محزون ومحبوب جاء على غير أحببت، وقد قال بعضهم: حببت فجاء به علي القياس»[1].

ولكثرة هذه الأفعال فى الكلام، ذهب بعض العلماء إلى أنها صيغ مستقلة برأسها، ليست فرعا عن صيغة أخرى. فمن المعلوم أن أوزان الفعل الثلاثى المجرد ثلاثة: مفتوح العين ومكسورها ومضمومها: (ضرب وعلم وظرف) لأن الفاء لاتكون إلا مفتوحة، لرفضهم الابتداء بالساكن، وكون الفتحة أخف، واللام مفتوحة دائماً للخفة، والعين لاتكون إلا متحركة، لئلا يلزم التقاء الساكنين فى نحو«ضربت» والحركات منحصرة فى:«الفتح، والكسر، والضم»، وأما ماجاء من نحو: «نعم وشهد» - بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين- فمزال عن الأصل لضرب من الخفة، والأصل فيها «فعل» - بكسر العين - وأما نحو «ضرب» - بضم أوله وكسر ثانيه- ففيه قولان: أحدهما أنه أصل برأسه، وإليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون، ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه والمازنى، والثانى أنه فرع عن فعل الفاعل وإليه ذهب جمهور البصريين.[2]

فمن قال: «إنه وزن أصلى مستدلاً بأن نحو: جن وبهت وطل دمه وأهدر وأولع بكذا وعني بحاجته بمعنى اعتنى وزهى علينا بمعنى تكبر وحم زيد وزكم ووعك وفلج وسقط فى يده ورهمت الدابة ونفست المرأة ونتجت الناقة وغم الهلال وأغمى علي زيد وأخواتها - لم تستعمل إلا مبنية للمفعول، وذلك أن

---

(١) الكتاب: ٦٧/٤ .

(٢) التصريح: ٣٥٧/٢ .

فعل المفعول لو كان فرعاً لغيره لكان مستلزماً وجوده وجود ذلك الغير، ضرورة كون الفعل يستلزم وجوده وجود أصله، واللازم باطل، فالملزوم مثله، وبيان الملازمة أن الفرعية ثابتة كالأصل ولايوجد فرع بغير أصل، ونحن وجدنا أفعالاً مبنية للمفعول غير مغيرة عن المبني للفاعل .

ونقض ذلك الدليل ممكن بما ورد من جموع ليس لها مفردات نحو: «عباديد وأبابيل» والجمع فرع الإفراد اتفاقاً، فلو كان ماذكرتم صحيحاً، لزم كون الجمع أصلاً برأسه، وأنتم لاتقولون به، فكذلك هذه الأفعال ليست أصلاً بذاتها .

وأما القائلون بفرعية هذا البناء فقد استدلوا بترك الإدغام فى نحو: «سوير» وترك الإبدال فى نحو: «ووري» حيث إن الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون، فإن الواو تقلب ياء وتدغم الياء فى الياء، وإن الواوين متى اجتمعتا فى أول الكلمة أبدلت الأولى همزة لزوماً، فلما لم يحصل إدغام ولاربدال دل ذلك على أنهما مغيران عن فعل الفاعل، وهو «ساير ووارى» فكما أنه لاتدغم الألف من «ساير» ولاتهمز الواو فى «وارى» فكذلك ماغير عنهما .

وقد يرد علي ذلك بأنه إنما منع الإدغام لعدم اللبس، فلو أدغم «سوير» لالتبس بـ«المضعف» وأما ترك الإبدال فلأن الواو الثانية فى «ووري» ليست متأصلة فى الواوية، لأنها منقلبة عن ألف «وارى»[1].

---

(١) السابق: ٣/١٢١ .

ثامناً: الاستغناء بالمصدر المؤول بعد «لو» عن الاسم الصريح:

وهذا ماأشار إليه سيبويه بقوله: «وتقول: لو أنه ذاهب لكان خيراً له، فأن مبنية على لو.. كأنك قلت: لو ذاك، ثم جعلت أن ومابعدها في موضعه، فهذا تمثيل، وإن كانوا لايبنون على لو غير أن، كما كان تسلم فى قولك بذي تسلم فى موضع اسم، ولكنهم لايستعملون الاسم، لأنهم مما يستغنون بالشئ عن الشئ حتى يكون المستغنى عن مسقطاً»(١).

فمراد صاحب الكتاب أن «لو» إذا وقعت بعدها «أن» ومادخلت عليه، تكون واقعة موقع الاسم الصريح إلا أنهم استغنوا بها عنه .

ومما هو معلوم أن «لو» وإن كانت مما يختص بالأفعال إلا أنها يقع بعدها اسم مرفوع معمول لفعل محذوف يفسره مابعده نحو: «لو ذات سوار لطمتنى» كما يقع بعدها اسم منصوب معمول لمحذوف يفسره مابعده كذلك، نحو: «لو زيداً رأيته أكرمته»، كما يقع بعدها خبر لـ«كان» محذوفة نحو: «التمس ولو خاتماً من حديد»، كما يقع بعدها اسم هو فى الظاهر مبتدأ ومابعده خبر نحو قول الشاعر:

لو بغير الماء حلقى شــرق كنت كالغصان بالماء اعتصارى(٢)

كما تقع بعدها «أن» - المشددة - كثيراً نحو: «لو أنك قائم» وقد اختلف في ذلك وإن كانوا قد اتفقوا علي أن موضعها رفع، فهى عند سيبويه مرفوعة بالابتداء، ولاتحتاج إلي خبر لاشتمال صلتها علي المسند والمسند إليه، واختصت من بين سائر مايؤول بالاسم بالوقوع بعد «لو» كما اختصت «غدوة» بالنصب بعد «لدن» والحين بالنصب بعد «لات» .

---

(١) الكتاب: ١٢١/٣ .

(٢) البيت من الرمل لعدي بن زيد، والشاهد فيه - عند سيبويه - وقوع الجملة الإسمية بعد «لو» موقع الجملة الفعلية شذوذاً. الكتاب: ١٢١/٣، والهمع: ٦٦/٢، والمغنى: ٢٦٨ والتصريح: ٢٥٩/٢ .

وذهب بعضهم إلى أنها في موضع رفع علي الابتداء، والخبر محذوف، يقدر مقدماً أو مؤخراً أى: لو ثابت قيامك أو لو قيامك ثابت .

وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه مرفوع على الفاعلية، والفعل مقدر بعدها أى: ولو ثبت أنك قائم.(١)

تاسعاً: الاستغناء بـ«عسى أن يفعل» عن ذكر الخبر:

تختص «عسى واخلولق وأوشك» وهى مما يندرج تحت مايسمى بـ« أفعال المقاربة» التى تعمل عمل «كان» من رفع الاسم ونصب الخبر إلا أن خبرها يجب أن يكون جملة فعلية لتوجه الحكم إلى مضمونها - بأنها تستعمل كسائر أخواتها فيكون لها اسم وخبر، كما تستعمل تامة، فيجوز إسنادهن إلى «أن يفعل» «مستغنى به عن الخبر، نحو قوله تعالى: «وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خيرك لكم»(٢) وقوله عز وجل: «.... عسى أن يكونوا خيراً منهم»(٣).

وبناء على ذلك فإنه إذا تقدم على إحداهن اسم هو المسند إليه الفعل فى المعنى، وتأخر عنها «أن» والفعل، نحو: «زيد عسى أن يقوم» جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم المتقدم عليها، فتكون مسندة إلى «أن «والفعل»، مستغنى بهما عن الخبر، فتكون تامة، وهذه لغة أهل الحجاز .

كما يجوز تقديرها مسندة إلى الضمير العائد إلي الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها، وتكون «أن» والفعل فى موضع نصب علي الخبر، فتكون ناقصة، وهى لغة تميم ويظهر أثر هذين التقديرين فى حالة التأنيث والتثنية والجمع، فتقول في حالة الإضمار: «هند عست أن تفلح» فهند مبتدأ، وعسى فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على «هند»، وأن

---

(١) المغنى: ٢٧٠، ٢٧١ بتصرف.

(٢) البقرة: ٢١٦ .

(٣) الحجرات: ١١ .

تفلح فى موضع نصب خبر عسى، وعسى ومعمولها فى موضع رفع خبر المبتدأ. وكذا تقول: الزيدان عسيا أن يقوما، والزيدون عسوا أن يقوموا...».

وتقول على تقدير الخلو من المضمر: «هند عسى أن تفلح، والزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا... فتقدير «عسى» خالية من الضمير، وهى تامة، وأن والفعل بعدها فى موضع رفع على الفاعلية بها، وهى ومابعدها فى موضع رفع على الخبرية للمبتدأ قبلها، والخلو من الضمير هو الأفصح وبه جاء التنزيل[1] - كما سبقت الإشارة - .

أما إذا تأخر الاسم نحو: «عسى أن يقوم زيد»، فإنه يجوز الوجهان السابقان الجائزان مع تقديم الاسم على أن يكون الاسم مبتدأ مؤخراً، كما يجوز وجهان آخران:

أحدهما: أنه يجوز في ذلك الفعل المقرون بأن، أن يقدر خالياً من الضمير العائد إلى الاسم المتأخر، فيكون الفعل مسنداً إلى ذلك الاسم المتأخر، وتكون «عسى» مسندة إلى «أن» والفعل فى موضع نصب علي الخبرية لعسى مقدماً على اسمها، فتكون ناقصة .

ويظهر أثر هذين الاحتمالين - أيضاً - في حال التأنيث والتثنية والجمع، فتقول على وجه الإضمار فى الفعل المقرون بأن «عسى أن يقوما أخواك» فأخواك اسم عسى مؤخر، وأن يقوما فى موضع نصب خبر عسى مقدم على اسمها، وكذا «عسى أن يقوموا إخوتك، وعسى أن يقمن نسوتك» وتقول على الوجه الآخر، وهو عدم الإضمار فى الفعل «عسى أن يقوم أخواك، وعسى أن يقوم إخوتك...» فالاسم المتأخر في هذه الأمثلة فاعل «يقوم» وعسى مسندة إلى «أن» والفعل مستغنى بهما عن الخبر.[2]

---

(١) التصريح: ١/٢٠٨، ٢٠٩ بتصرف .

(٢) التصريح ١/٢٠٨، ٢٠٩ بتصرف .

هذا، وقد أشار سيبويه إلى هذه المسألة بقوله: «وتقول: عسى أن يفعل، وعسى أن يفعلوا، وعسى أن يفعلا... وكل ذلك تكلم به عامة العرب». (١)

وقال أيضاً: «وكينونة عسى للواحد والجمع والمؤنث تدلك على ذلك. ومن العرب من يقول: عسى وعسيا وعسوا، وعست وعستا وعسين، فمن قال ذلك كانت أن فيهن بمنزلتها فى عسيت، فى أنها منصوبة.

واعلم أنهم لم يستعملوا عسى فعلك، استغنوا بأن تفعل عن ذلك، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا عسيا وعسوا، وبلو أنه ذاهب عن لو ذهابه ومع هذا أنهم لم يستعملوا المصدر فى هذا الباب، كما لم يستعملوا الاسم الذى فى موضعه يفعل فى عسى وكاد، فترك هذا، لأن من كلامهم الاستغناء بالشئ عن الشئ». (٢)

عاشراً: الاستغناء عن الفعل:

إذا كانت العرب قد استغنت عن فعل باستعمال فعل آخر، أو استبدلت بصيغة صيغة أخرى - كما سبق أن أشرنا - فإنهم - أحياناً - يستغنون عن النطق بالفعل ولايستبدلون به لفظاً آخر.

ومن ذلك قولهم: «زيداً ضربته» «وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره كأنك قلت: ضربت زيداً ضربته، إلا أنهم لايظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره فالاسم هاهنا مبنى على هذا المضمر» (٣).

وهذا مايعرف بباب الاشتغال، وحده: «أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو اسم يشبهه، ناصب لضميره أو الملابس ضميره، بواسطة أو غيرها،

---

(١) الكتاب: ١٥٨/٣ .

(٢) الكتاب: ١٥٨/٣ .

(٣) الكتاب: ٨٩/١ .

ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ عن ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه». (١)

على أنه يجب أن يعلم أن هذا الاسم المتقدم يجوز فيه وجهان: أحدهما راجح لسلامته من التقدير، وهو الرفع بالابتداء، ومابعده فى محل رفع على الخبرية، والوجه الثانى مرجوح لاحتياجه إلى التقدير، وهو النصب فإنه يكون منصوباً بفعل موافق للفعل المذكور، محذوف وجوباً، لأن الفعل المذكور مفسر له، فلا محل له من الإعراب على الأرجح (٢).

«وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر وإن كان قد اشتغل بضميره لأن ضميره ليس غيره، وإذا تعدى إلى ضميره كان متعدياً إليه وهو قول فاسد، لأن ماذكروه وإن كان من جهة المعنى صحيحاً، فإنه فاسد من جهة اللفظ، وكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ، ذلك أن الظاهر والمضمر ههنا غيران من جهة اللفظ، وهذه صناعة لفظية، و فى اللفظ قد استوفى مفعوله بتعديه إلى ضميره، واشتغاله به، فلم يجز أن يتعدى إلى آخر، والذى يدل أنه منتصب بفعل مضمر غير هذا الظاهر، أنك قد تقول: (زيداً مررت به) فتنصب (زيداً) ولو لم يكن ثم فعل مضمر يعمل فيه النصب، لما جاز نصبه بهذا الفعل، لأن (مررت) لايتعدى إلا بحرف جر». (٣)

كما يرده نحو قولهم: «أزيدا هدمت داره؟» حيث لايصح تسلط نفس العامل المذكور على الاسم المنصوب لفساد المعنى. (٤)

---

(١) التصريح: ١/١٩٦ .

(٢) التصريح: ١/٢٩٦، ٢٩٧ .

(٣) ابن يعيش ٢/ ٣٠، ٣١ .

(٤) التصريح ١/٢٩٧ .

ومن حذف الفعل على سبيل الاستغناء - أيضاً - ماجاء على سبيل الإغراء أو التحذير من نحو: «النجاة النجاة» ونحو: «إياك والشر» مما هو منصوب بفعل محذوف وجوباً يقدر بحسب المعنى، فقد عقد له سيبويه باباً عنوانه: «هذا باب ماجرى من الأمر والنهى على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل»[١] قال فيه: «... أو رأيت رجلاً يحدث حديثاً فقطعه، فقلت: حديثك.. استغنيت عن الفعل بعلمه أنه مستخبر، فعلي هذا يجوز وماأشبهه».[٢]

على أن الإضمار فى مثل هذا المقام - كما يقول السيرافى - «على ثلاثة أوجه: وجه يجب فيه الإضمار ولايحسن فيه الإظهار مثل قولك: إياك وأن تقرب الأسد، فلا يحسن إظهار مانصب (إياك) ووجه لايجوز أن تضمر العامل فيه، كأن تقول - مبتدئاً - : زيداً من غير سبب يجرى، ولاحال دالة على معنى. ووجه يجوز فيه الإضمار وعدمه».[٣]

فليس كل فعل يجوز إضماره، بل يجب أن يكون عليه دلالة من الكلام أو شاهد من الحال، ولذا يقول سيبويه: «واعلم أنه لايجوز لك أن تقول: عبد الله المقتول، وأنت تريد كن عبد الله المقتول، لأنه ليس فعلاً يصل من شئ إلى شئ ولأنك لست تشير له إلى أحد».[٤]

ومن هذا القبيل - حذف الفعل استغناء - قولهم: «بيع الملطى لاعهد ولاعقد»[٥] وقولهم: «متعرضاً لعنن[٥] لم يعنه، حيث إن التقدير فى

(١، ٢) الكتاب ١/٢٥٣ وقال ١/٢٧٣ «هذا باب ماينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه» .

(٣) تقرير السيرافى على هامش الكتاب ١/١٢٨ .

(٤) الكتاب: ١/٢٦٤ .

(٥) الملطى: بيع بغير رجوع، ويروى «لاعهدة» انظر الأمثال للميدانى: ٢/٢٨٣ . واللسان: «ملس، ملط، عهد» والكتاب: ١/٢٧٢.

(٦) العنن: الأمر. يضرب للمعترض فيما ليس من شأنه: الميدانى: ١/ ٣٢٠ .

الأول: أبايعك بيع الملطى، وفى الثانى: دنا من هذا الأمر متعرضاً لعنن لم يعنه. ومنه قول ابن عبيد الأشجعى:

وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه بيثرب[1]

«كأنه قال: واعدتنى مواعيد عرقوب أخاه، ولكنه ترك (واعدتنى) استغناء بما هو فيه من ذكر الخلف واكتفاء بعلم من يعنى بما كان بينهما قبل ذلك»[2].

ومنه قولهم: «من أنت زيداً» أصله - كما يقول ابن يعيش: «أن رجلاً غير معروف بفضل تسمى بزيد، وكان زيد مشهوراً بالفضل والشجاعة، فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذى الفضل دفع عن ذلك، فقيل له: من أنت زيداً على جهة الإنكار، كأنه قال: من أنت تذكر زيداً، أو ذاكراً زيداً، لكن لايظهر ذلك الناصب.. ويجوز أن تقول: من أنت زيداً؟ لمن ليس اسمه زيداً على سبيل المثال، أى أنت بمنزلة الذى يقال له ذلك». [3]

---

(١) البيت من الطويل، عرقوب: رجل من العماليق يضرب به المثل فى خلف الوعد .

يثرب - بفتح الراء: موضع قرب اليمامة. وأورده سيبويه بكسر الراء، وهو اسم للمدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام .

والشاهد فى البيت «مواعيد عرقوب» حيث جاء منصوباً بفعل محذوف تقديره واعدتنى مواعيد عرقوب أخاه .

انظر الكتاب: ٢٧٢/١، وابن يعيش: ١١٣/١، والخزانة: ٢٧/١ بولاق. ومعجم البلدان ياقوت: «يثرب» وأمثال الميدانى: ٣١١/٢ واللسان: «ثرب» .

(٢) الكتاب: ٢٧٢/١ .

(٣) ابن يعيش ٢٢/٢ .

أو كما يقول سيبويه: «... فزعم يونس أنه على قوله: من أنت تذكر زيداً، ولكنه كثر فى كلامهم واستعمل واستغنوا عن إظهاره». (١)

ومن قبيل حذف الفعل - على سبيل الاستغناء - ماجاء من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره، «وذلك قولك: سقيا ورعياً.. وبعداً وسحقاً» (٢)، ومنه قوله:

ثم قالوا تحبها قلت بهرا عدد النجم والحصى والتراب (٣)

قال سيبويه: «وماجاء منه لايظهر له فعل فهو على هذا المثال نصب، كأنك جعلت بهراً، بدلاً من بهرك الله، فهذا تمثيل ولايتكلم به» (٤)

وقد يستغنون بالأسماء المشتقة من الأفعال، فيقولون: «أقائماً وقد قعد الناس وقاعداً وقد سار الركب» فهذا - على حد تعبير سيبويه - «كأنه لفظ بقوله: أتقوم قائماً، وأتقعد قاعداً، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر فى هذا الموضع». (٥)

---

(١) الكتاب: ١/٢٩٢.

(٢) الكتاب: ١/٣١١ .

(٣) البيت من الخفيف، لعمر بن أبى ربيعة، بهراً، يقال: بهراً لفلان إذا دعا عليه بسوء، وقيل معناه عجباه والشاهد فيه أن بهراً بدل من اللفظ بالفعل. انظر الكتاب ١/٣١١، وديوان ابن أبى ربيعة: ٤٢٣، وابن يعيش: ١/١٢١ .

(٤) الكتاب: ١/٣١٢ .

(٥) الكتاب: ١/ ٣٤٠، ٣٤١ .

كما أنهم قد يستغنون بالأسماء الجامدة عن أفعال تقدر من غير ألفاظ تلك الأسماء وهذا ماأشار إليه سيبويه بقوله: «هذا باب ماجرى من الأسماء التى لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التى أخذت من الفعل»[١] وذلك نحو قولهم: «أتميمياً مرة وقيسياً أخرى؟ يقال لمن هو فى حال تلون وتغير وتنقل، كأنه قيل: أتحول تميمياً مرة وقيسياً أخرى؟ على سبيل التوبيخ والإنكار ومنه قول هند بنت عتبة:

أفى السلم أعياراً جفاء وغلظة

وفى الحرب أشباه الإماء العوارك[٢]

ومنه أيضاً - قول الآخر:

أفى الولائم أولاداً لواحدة وفى العيادة أولاداً لعلات[٣]

ومنه ماورد أن رجلاً من بنى أسد قال يوم جبلة واستقبله بعير أعور فتطير منه، فقال: يابنى أسد، «أعور وذاناب»[٤] كأنه قال: أتستقبلون أعور وذاناب؟

---

(١) الكتاب: ٣٤٣/١ .

(٢) البيت من الطويل، والأعيار: جمع عير، بالفتح، وهو الحمار. والجفاء: الغلظة والفظاظة. والعوارك: جمع عارك وهى الحائض. توبخ أهلها يوم بدر على هزيمتهم والشاهد: نصب «أعياراً» بإضمار فعل مضمر .
انظر: سيرة ابن هشام: ٤٦٨، واللسان: «عير، عرك» والكتاب: ٣٤٤/١

(٣) البيت من البسيط، الولائم: جمع وليمة وهى الطعام يدعى إليه.العلات: جمع علة، بالفتح وأولاد العلات الذين أمهاتهم شتى وأبوهم واحد. يهجوهم بالشراهة والخسة. والشاهد فيه نصب «أولادا» بإضمار فعل وضعت هى موضعه. انظر اللسان: «علل» والكتاب: ٣٤٤/١١.

(٤) اللسان «عور» .

فهذه الأسماء نصبت بأفعال من غير ألفاظ الأسماء تناسب المقام - كما أشرنا - ويجوز أن تقدر لها أفعال من نفس ألفاظها على سبيل: «ترجلت المرأة» إذا تشبهت بالرجال ولذا يقول سيبويه: «ولو مثلت مانصبت عليه (الأعيار والأعور) في البدل من اللفظ لقلت: أتعبرون مرة، وأتعورون، إذا أوضحت معناه، لأنك إنما تجريه مجرى ماله فعل من لفظه وقد يجرى مجرى الفعل ويعمل عمله،و لكنه كان أحسن أن توضحه بما يتكلم به إذا كان لايغير معنى الحديث، وكذلك هذا النحو ولكنه يترك استغناء بما يحسن من الفعل الذى لاينقض المعنى»[1].

حادى عشر: الاستغناء عن المعمول:

وإذا كنا قد عرضنا - فيما سبق - لحذف العامل استغناء، فسوف نعرض هنا لحذف المعمول، وهو كثير - أيضاً - من ذلك ماعرف بـ«باب التنازع» الذى عنون له صاحب «الكتاب» بقوله: «هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به وماكان نحو ذلك»[2] ومثل له بقولهم: «ضربت وضربنى زيد وضربنى وضربت زيداً»، أى ضربت زيداً وضربنى زيد، وضربنى زيد وضربت زيداً .

وحقيقته: «أن يتقدم فعلان مذكوران متصرفان أو اسمان يشبهانهما فى التصرف أو فعل متصرف واسم يشبهه في التصرف ويتأخر عنهما معمول غير سببى مرفوع أو غير مرفوع وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى»[3].

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٤٥ .

(٢) الكتاب: ١/ ٧٣ .

(٣) التصريح: ١/ ٣١٥ .

هذا، وقد عرض سيبويه فى هذا الباب صوراً منها ماهو مندرج تحت الضابط السابق - كما سبق - ومنها مالا يندرج تحته، نحوقوله: «ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل: (والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات»[١] فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه»[٢].

فهذا ليس من باب «التنازع» وإنما هو من باب الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه وهذا ماأشار إليه أبو حيان حيث قال: «حذف المفعول من (الحافظات والذاكرات) لدلالة ماتقدم. والتقدير: والحافظاتها والذاكراته»[٣].

ومما استشهد به سيبويه مقوياً لما جاز من حذف المفعول الذى هو فضلة، ماذكره شاهدا على جواز حذف الخبر، وذلك قوله: «وجاء فى الشعر من الاستغناء أشد من هذا، وذلك قول قيس بن الخطيم:

نحن بما عندنا وأنت بما ... عندك راض والرأى مختلف[٤]

---

(١) الأحزاب: ٣٥ .

(٢) الكتاب: ١/٧٤ .

(٣) البحر المحيط: ٧/٢٣٢ .

(٤) الكتاب: ١/٧٥، والمراد: نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندك راض، فحذف من الأول لدلالة الثانى عليه، وذهب غير سيبويه إلى أنه على التقديم والتأخير أى على الحذف من الثانى، وهو لايطرد هاهنا .

المبحث الثالث
الاستثناء والاستغناء

كان لظاهرة «الاستغناء» دور بارز فى باب الاستثناء يتجلى ذلك فيما يلى:

أولاً: حذف المستثنى بعد «غير»:

«غير» اسم ملازم للإضافة فى المعنى، ولاتتعرف بالإضافة، لشدة إبهامها، تستعمل «غير» المضافة لفظاً على وجهين:[١]

أحدهما: وهو الأصل، أن تكون صفة للنكرة نحو: «نعمل صالحاً غير الذى كنا نعمل»[٢]، أو لمعرفة قريبة منها نحو: «صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم»[٣]، لأن المعرف بأل الجنسية قريب من النكرة .

والثانى: أن تكون استثناء، فتعرب بإعراب الاسم التالى «إلا» فى ذلك الكلام، فتقول: «جاء القوم غير زيد» بالنصب، و«ماجاءنى أحد غير زيد» بالرفع والنصب، وقال تعالى: «لايستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر»[٤] يقرأ برفع «غير» إما على أنه صفة لـ«القاعدون» لأنهم جنس، وإما على أنه استثناء وأبدل على حد «مافعلوه إلا قليل منهم»[٥] ويؤيده قراءة النصب .

---

(١) المغنى: ١٥٧، ١٥٨ .

(٢) فاطر: ٣٧ .

(٣) الفاتحة: ٧ .

(٤) النساء: ٩٥ .

(٥) النساء: ٦٦ .

وانتصاب «غير» فى الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد «إلا» عندهم، واختاره ابن عصفور، وعلى الحالية عند الفارسى، واختاره ابن مالك، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة، واختاره ابن الباذش[١].

هذا، وقد أشار سيبويه فى تضاعيف حديثه عن الاستثناء وأحكامه إلى جواز حذف المستثنى بعد «غير» وبعد «إلا» حيث قال: «هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافاً.

وذلك قولك: (ليس غير، وليس إلا)، كأنه قال: ليس إلا ذاك، وليس غير ذاك ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب مايعنى.... كما قالوا: لو أن زيداً هنا، وإنما يريدون: لكان كذا وكذا، وقولهم: ليس أحد، أى ليس هنا أحد فكل ذلك حذف تخفيفاً، واستغناء بعلم المخاطب بما يعنى»[٢].

على أنه يجب أن يعلم أن قطع «غير» عن الإضافة لفظاً إنما يتوقف على فهم المعنى وتقدم «ليس» عليها. فتقول: «قبضت عشرة ليس غير - بفتح الراء من غير تنوين - على إضمار الاسم وحذف المضاف إليه لفظاً، ونية ثبوته كقراءة بعضهم: «لله الأمر من قبل ومن بعد»[٣] - بالكسر من غير تنوين - أى من قبل الغلب ومن بعده، وتقول: ليس غير - بالضم من غير تنوين - فقال المبرد والمتأخرون إنها ضمة بناء لاإعراب، وإن «غير» شبهت بالغايات كـ«قبل وبعد» فعلى هذا يحتمل أن يكون اسماً وأن يكون خبراً، وقال

---

(١) المغنى: ١٥٨، ١٥٩ بتصرف.

(٢) الكتاب: ٢/٣٤٤، ٣٤٦.

(٣) الروم: ٤.

الأخفش: ضمة إعراب لابناء، لأنه ليس باسم زمان، نحو: «قبل وبعد»، ولامكان نحو «فوق وتحت» وإنما هو بمنزلة «كل وبعض» وعلى هذا فهو الاسم، وحذف الخبر، وقال ابن خروف: يحتمل الوجهين: كما يقال: «ليس غيراً - بالرفع والتنوين - وعليهما فالحركة إعرابية، لأن التنوين إما للتمكين، فلا يلحق إلا المعربات، وإما للتعويض فكأن المضاف إليه مذكور»[١].

ثانياً: حذف اسم «ليس ولايكون»:

«ليس ولايكون» من أدوات الاستثناء، والمستثنى بهما واجب النصب، لأنه خبرهما وفى الحديث: «ماأنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر»[٢] - بالنصب - لأنهما مستثنيان من فاعل «أنهر» المستتر فيه، وتقول: «أتونى لايكون زيداً» - بالنصب أيضاً - فالسن وماعطف عليها فى الحديث و«زيداً» فى المثال خبران لـ«ليس ولايكون»، واسمهما ضمير مستتر فيهما واجب الاستتار، وقد اختلف فى مرجعه :

فقيل: عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فتقدير «قاموا ليس زيداً» ليس هو أى القائم زيداء ورد بأنه غير مطرد فى نحو: «القوم إخوتك ليس زيداً» حيث لايوجد فعل، وأجيب بأن دعوى فهم اسم الفاعل من الفعل السابق على وجه التقريب، وقد يكون مفهوماً من قوة الكلام كالاتصاف بالأخوة فى المثال المذكور، أى ليس المتصف بالأخوة زيداً.[٣]

---

(١) المغنى: ١٥٧، ١٥٨ .

(٢) الحديث رواه البخارى فى باب الذبائح فتح البارى: ٥٤٦/٩ .

(٣) التصريح بحاشية الشيخ يس: ٣٦٢/١، ٣٦٣ .

وقيل: عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل تضمناً، أى ليس قيامهم قيام زيد، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وقد اعترض عليه بمثل مااعترض على الأول، وأجيب عنه بمثل ماأجيب عن الأول،[١] فالتقدير: ليس هو أى الانتساب إليك بالأخوة انتساب زيد .

وقيل: عائد على البعض المدلول عليه بكله السابق، أى ليس بعضهم زيداً، فهو نظير قوله تعالى: «فإن كن نساء فوق اثنتين»[٢] بعد قوله: «يوصيكم الله فى أولادكم»[٣] فالنون فى «كن» اسمها، وهو عائد على الإناث اللاتى هن بعض الأولاد المتقدم ذكرهم فى قوله «فى أولادكم» فإنه فى قوة أولادكم الذكور والإناث .

وهذا الأخير هو اختيار سيبويه خلافاً لما نقله صاحب التصريح[٤]، حيث نسب إليه الأول، فقد قال صاحب «الكتاب»: وذلك قولك: ما أتونى ليس زيداً، وأتونى لايكون زيداً، ومأأتانى أحد لايكون زيداً كأنه حين قال: أتونى، صار المخاطب عنده قد وقع فى خلده أن بعض الآتين زيد، حتى كأنه قال: بعضهم زيد، فكأنه قال: ليس بعضهم زيداً. وترك إظهار (بعض) استغناء كما ترك الإظهار فى لات حين»[٥].

وقد رجحه ابن هشام فى سياق حديثه عن «ليس» وخروجها عن كونها ملازمة لرفع الاسم ونصب الخبر فى مواضع منها هذا الموضع - قائلاً:

---

(١) السابق نفسه .

(٢، ٣) النساء: ١١ .

(٤) التصريح ١/٣٦٢ .

(٥) الكتاب: ٢/٣٤٧ .

«والصحيح أنها الناسخة، وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم، واستتاره واجب، فلا يليها فى اللفظ إلا المنصوب»[١].

هذا وجملتا الاستثناء المصدرتان بـ«ليس ولايكون» فى موضع نصب على الحال من المستثنى منه، بالرغم من مجئ إحداهما مصدرة بماض غير مقترنة بـ«قد» لفظا ولاتقديرا كما هو شرط وقوع الماضى حالاً، وبرغم من خلوهما من رابط، ولعل قوة تعلق الجملة الاستثنائية بما قبلها أغنى عن الرابط - كما ذكر يس[٢] - وقيل: إنهما مستأنفتان فلا موضع لهما من الإعراب .

---

(١) المغنى: ٢٩٤ .

(٢) التصريح: ٣٦٣/١ .

المبحث الرابع
النفى والاستغناء

أولاً: حذف خبر «لا»

كثر الحذف فى باب النفى، وذلك على سبيل الاستغناء عن ذكر المحذوف، فقد كثر حذف خبر «لا» النافية للجنس، ولذا يقول سيبويه: «واعلم أن لا وماعملت فيه فى موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت: هل من رجل؟ فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ، وكذلك: مامن رجل، ومامن شئ، والذى يبنى عليه، فى زمان أو فى مكان، لكنك تضمره، وإن شئت أظهرته، وكذلك: لارجل، ولاشئ إنما تريد: لارجل في مكان، ولاشئ في زمان»(١).

ويعلل ابن يعيش لكثرة الحذف فى هذا الموضع بقوله: «إن عموم النفى ينبئ عن معنى الخبر، وليس للإثبات عموم كعموم النفى، فإن أردت خبراً خاصاً لم يكن بد من ذكر»(٢).

كما علل لذلك السيوطى حيث يقول: «وإنما كثر أو وجب - يعنى حذف الخبر - لأن لا ومادخلت عليه جواب استفهام عام، والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً، ولهذا يكتفون فيها، بلا ونعم، ويحذفون الجملة بعدها رأساً»(٣).

ويؤكد سيبويه على أن الدافع إلى حذف الخبر إنما هو «الاستغناء» عن ذكره اكتفاء بعلم المخاطب، وذلك فى سياق حديثه عن جواز إقحام اللام بين اسم

---

(١) الكتاب: ٢/٢٧٥ .

(٢) ابن يعيش: ١/١٠٧ .

(٣) الهمع: ١/١٤٦ .

«لا» ومـاأضـيف إليـه فـى نحـو: «لاأبالك» فـإنه يجـوز فى اسم «لا» فـى هذه الحالة أحد وجهين:

أحـدهمـا: أن يبنى مع «لا» وتكون اللام في مـوضع النعت للإسم أو فى موضع الخبر، والآخر: أن يكون مضافاً إلى الاسم الذى بعد اللام، وتكون اللام زائدة مؤكـدة للإضـافـة، و(لا) عـاملة فيـه غـير مـبنية معـه، وهذه الزيادة شاذة، ولاتزاد إلا فى «لا» وفى النداء. (١)

يقـول سـيـبـويه: «وكـذلك إن لم تجـعل (لك) خـبـراً، ولم تـفـصـل بـينهـمـا، وجئت بلك بعد أن تضمر مكاناً أو زماناً، كإضمارك إذا قلت: لارجل، ولابأس، وإن أظهـرت فـحـسن، ثم تقـول: لك، لتـبين المنفى عنه، وربما تركتـهـا اسـتـغنـاء بعلم المخاطب، وقد تذكرها توكيداً وإن علم من تعنى.» (٢)

وقـال - أيضـاً - «.... فإذا قلت: لاأبالك، فـهـاهنا إضـمـار مـكان ولكنه ترك استخفافاً واستغناء» (٣).

ثانياً: حذف اسمها :

وكـما حذف الخبر فى هذا الباب اختصاراً واستغناء، حذفـوا - كذلك - الاسم فـقـالوا «لاعليك» يـريدون: لابأس عـليك، أو لاشئ عـليك، فـقـد أشـار سيبويه إلى ذلك فى عدة مواضع منهـا: «ومثله فى الحذف: لاعليك، فحذفـوا الاسم، وقـال: مافيـهم يفضلك فى شئ، يريد: مافيـهم أحد يفضلك، كـما أراد: لابأس عليك، أو نحوه، والشواذ فى كلامهم كثيرة» (٤).

---

(١) تقرير السيرافى على الكتاب: ٣٤٦/١ .

(٢) الكتاب: ٢٧٩/٢، ١٢٨٠ .

(٣) السابق: ٢٨٢/٢ .

(٤) السابق: ١١٥/١ .

وقال - أيضاً - : «وتقول: لاكالعشية عشية - بالرفع - ولاكزيد رجل، لأن الآخر هو الأول ولأن زيداً رجل، وصار لاكزيد كأنك قلت: لاأحد كزيد، ثم قلت: رجل»[١].

كما تعرض صاحب «الكتاب» للاستغناء فى باب المنفى بلا، وهو يتحدث عن ورود «لا» لمعنى التمنى إذا سبقت بهمزة الاستفهاء فى نحو: «ألا ماء بارداً» فقد قال: «واعلم أن لا إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمنى، عملت فيما بعدها فنصبته... فمن ذلك ألا غلام لى، وألا ماء بارداً، ومن قال: لاماء بارد قال: ألا ماء بارد».

والفرق بين استعمال «لا» فى النفى واستعمالها فى التمنى، أنها فى النفى لابد لها من خبر ظاهر أو مقدر. أما فى المتمنى فإنها تستغنى عن الخبر، وهذا ماعبر عنه بقوله: «ومن قال: لاغلام أفضل منك - برفع أفضل - لم يقل فى ألا غلام أفضل منك إلا بالنصب، لأنه دخل فيه معنى التمنى، وصار مستغنياً عن الخبر، كاستغناء اللهم غلاماً ومعناه اللهم هب لى غلاماً»[٢].

---

(١) السابق: ٢/٢٩٤.

(٢) الكتاب: ٢/٣٠٩.

المبحث الخامس
النداء والاستغناء

أسلوب النداء من أكثر الأساليب استعمالاً وشيوعاً على الألسنة، ولذا كثر فيه التغيير والحذف والاستغناء، لأنهم مما يبغرون الأكثر فى كلامهم، «وإنما فعلوا هذا بالنداء لكثرته فى كلامهم، ولأن أول الكلام أبداً النداء، إلا أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك...»[١].

والذى يتتبع كتاب سيبويه، وهو يتحدث عن أبواب النداء، يجده قد تعرض لظاهرة الاستغناء فى العديد من المواضع، من ذلك :

أولاً: سبب امتناع نداء مافيه أل:

مما هو معلوم أن البصريين يمنعون نداء مافيه الألف واللام، إلا مااستثنى من لفظ الجلالة، والجمل المحكية، وذلك خلافاً للكوفيين الذين أجازوا ذلك، وهى مسألة خلافية نص عليها صاحب «الإنصاف»[٢] وقد عرضت لهذه المسألة فى مبحث آخر.[٣]

والذى يعنينى فى هذا الصدد هو ماأشار إليه سيبويه من أثر ظاهرة «الاستغناء» فى هذه القضية فقد نقل صاحب «الكتاب» عن الخليل تعليله لامتناع نداء مافيه «أل» بأن المنادى معرف بالحضور والإشارة، فليس من حاجة إلى مزيد من التعريف، وذلك حيث يقول:[٤] «وزعم الخليل رحمه اللـــه

---

(١) الكتاب: ٢٠٨ .
(٢) الانصاف: ٣٣٦/١.
(٣) كثرة الاستعمال: ٧٣ .
(٤) الكتاب: ١٩٧/٢ .

أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا فى النداء من قبل أن كل اسم فى النداء مرفوع معرفة، وذلك أنه إذا قال: يارجل ويافاسق، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق، ويا أيها لرجل، وصار معرفة، لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التى هى للإشارة نحو هذا ومأأشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألف ولام، لأنك إنما قصدت قصد شئ بعينه، وصار هذا بدلاً من النداء من الألف واللام، واستغنى به عنهما، كما استغنيت بقولك: اضرب عن لتضرب... » .

ثانياً: حذف الياء من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

كثرت اللغات فى نداء المضاف إلى ياء المتكلم، حتى بلغت عشر لغات إذا كان المنادى لفظ الأب أو الأم[1] والذى يعنينا فى هذا الصدد هو أن من تلك اللغات حذف الياء والاستغناء عنها بالكسرة، وذلك لأن الياء بدل من التنوين، فكما يحذف التنوين من المنادى المفرد، يحذف ماهو بدل منه، وهذا ماعبر عنه سيبويه بقوله: «اعلم أن ياء الإضافة لاتثبت مع النداء كما لم يثبت التنوين فى المفرد، لأن ياء الإضافة فى الاسم بمنزلة التنوين، لأنها بدل من التنوين. فحذف وترك آخر الاسم جرا ليفصل بين الإضافة وغيرها، وصار حذفها هنا لكثرة النداء فى كلامهم حيث استغنوا بالكسرة عن الياء»[2].

فإذا كان المنادى مضافا إلى مضاف إلى ياء المتكلم، لم يكن فيه إلا إثبات الياء ساكنة نحو: «يابن أخي»، وذلك لأنه غير منادى، وإنما هو بمنزلة

---

(١) انظر ابن يعيش ٢/ ٤٠، والرضى: ٢٩٤/١، والتصريح ١٧٧/٢ .

(٢) الكتاب: ٢٠٩/٢ .

المجرور فى غير النداء.[١] فإذا كان المضاف إلى الياء لفظ «أم أو عم» ففيه أربعة أوجه فتح الميم من «أم وعم» إتباعاً لنون «ابن» «من كسرتها لأنهما لما جعلا كاسم واحد حذفت الياء وبقيت الكسرة. إثبات الباء أو قلبها ألفاً.[٢]

ثالثاً: حذف حرف النداء :

للنداء أدوات ثمانية ذكرها النحاة،[٣] ونصوا على أن الغرض منها إنما هو التصويت بالمنادى ومد الصوت وتنبيه المدعو، وهى نائبة عن الفعل «أدعو» ونحوه تخفيفاً واختصاراً فكان حقها أن تذكر دائماً فى اللفظ، حتى لايؤدى حذفها إلى الإجحاف بحذف البدل والمبدل منه .

والمتتبع للأساليب العربية، يجد أنه قد ورد منها ماحذف فيه حرف النداء فى بعض الاستعمالات ولذا وجدنا النحاة يقررون جواز ذلك الحذف حيناً ومنعه حيناً آخر، وهذا ماأشار إليه سيبويه بقوله: «.... وإن شئت حذفتهن كلهن استغناء كقولك حار بن كعب، وذلك أنه جعله بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه».

أما المواضع التى يمتنع فيها حذف حرف النداء فنجملها فيما يلى:

١ - نداء لفظ الجلالة . ٢ - نداء الضمير. ٣ - نداء البعيد .

٤ - نداء المستغاث به. ٥ - نداء المندوب . ٦ - نداء المتعجب منه.

وزاد البصريون نداء اسم الإشارة ونداء اسم الجنس المعين، بينما أجاز الكوفيون نداءهما.[٤]

---

(١) الكتاب: ٢/٢١٣ .

(٢) تعليق السيرافى على هامش الكتاب: ١/٣١٩ بولاق .

(٣) انظر الكتاب: ٢/٢٢٩، وابن يعيش: ٨/١١٨ .

(٤) انظر الرضى: ١/١٦٠، والتصريح: ٢/١٦٥ .

القسم الثانى
المباحث الصرفية

المبحث الأول
الاستغناء بتثنية لفظ عن لفظ آخر

أولاً: تثنية «سواء»:

من ذلك استغناؤهم عن تثنية «سواء» بتثنية «ستى» فقالوا: سيان ولم يقولوا سواءان - كما ذكر السيوطى:[١]

وأصل ذلك راجع إلى ماوضعه النحاة من شروط يجب أن تتوافر فى مايثنى من الألفاظ وهى:

١ - الإفراد: فلا يثنى المثنى ولاالمجموع على حده، ولاالجمع الذى لانظير له فى الآحاد، ولاجمع المؤنث السالم، وإن ثنى من جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس نحو: الجمالين، والركبين والغنمين .

٢ - الإعراب: فلا يثنى المبنى، وأما «ذان وتان واللذان واللتان» فصيغ موضوعة للاثنين، وليس من المثنى حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين، وأما قولهم «منان ومنين» فليست الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية[٢]. وكذا ماكان نحو: «يازيدان، ولارجلين» فإن البناء وارد على المثنى، فهما من بناء التثنية لامن تثنية المبنى .

٣ - عدم التركيب: فلا يثنى المركب تركيباً إسنادياً باتفاق نحو: «تأبط شراً، وشاب قرناها» وكذا المركب تركيباً مزجياً على الأصح، نحو «معد يكرب

---

(١) الأشباه والنظائر: ١/ ٥١ .

(٢) الصبان على الأشمونى: ١/ ٦٩ .

وسيبويه»، فإن أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمى بها، أضيف إليه «ذوا أو ذواتا»، وأجاز بعضهم تثنية المركب المزجى على لفظه فيقال: «معد يكربان وسيبويهان، وأجاز آخرون تثنيته بحذف عجز المختوم بويه فيقال «سيبان» وأما العلم الإضافى فيثنى جزؤه الأول على الصحيح فيقال «جاء عبدا الله». (١)

٤ - التنكير: فلا يثنى العلم باقياً على علميته، بل ينكر ثم يثنى مقروناً بأل أو مايفيد فائدتها، ليكون كالعوض من العلمية فيقال: «جاء الزيدان، ويازيدان» ولذلك لاتثنى كنايات العلم نحو «فلان وفلانة»، لأنها لاتقبل التنكير .

٥ - اتفاق اللفظ: وأما نحو «الأبوين» للأب والأم، فمن باب التغليب، فإنهم يغلبون على الشئ مالغيره لتناسب بينهما أو اختلاط - على حد تعبير ابن هشام- (٢) فيقولون: الأبوين فى الأب والأم والقمرين فى الشمس والقمر، والمشرقين فى المشرق والمغرب .

٦ - اتفاق المعنى: فلا يثنى اللفظ مراداً به حقيقته ومجازه، أو مراداً به معنياه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور، وأما قولهم: «القلم أحد اللسانين» فشاذ .

٧ - أن لايستغنى عن تثنيته بتثنية غيره نحو «سواء» فإنهم استغنوا عن تثنيتة بتثنية «سئ» قالوا: «سيان» لا «سواآن» وكذا استغنوا عن تثنية «بعض» بتثنية «جزء» فقالوا «جزآن» وكذا استغنوا عن تثنية «أجمع وجمعاء» بـ«كلا وكلتا»، وكذا استغنوا عن تثنية نحو «ثلاثة وأربعة» من ألفاظ الأعداد بقولهم «ستة وثمانية».

---

(١) السابق نفسه .

(٢) المغنى: ٦٨٦ .

٨ - أن يكون له ثان فى الوجود: فلا يثنى الشمس والقمر، وأما قولهم «القمران» فمن باب التغليب.[١]

والذى يعنينا من هذه الشروط هو الشرط السابع، حيث يشترطون عدم الاستغناء عن تثنية اللفظ بتثنية لفظ آخر، وذلك رغبة فى الإيجاز والاختصار، فلما رأو أن العرب قد استغنوا عن تثنية «سواء» بتثنية «سى» فقالوا «سيان» ولم يقولوا «سواآن» - استنبطوا هذا الشرط .

على أنه يجب أن يوضع فى الاعتبار أن الحكم بعدم استعمال «سواآن» ليس حكماً مطلقاً، يقول الصبان: «.... فقالوا سيان لاسواآن أى قياساً، فلا ينافى أنه شذ سواآن.»

وقال ابن منظور: سواء الشئ: مثله، والجمع أسواء، أنشد اللحيانى .

ترى القوم أسواء إذا جلسوا معاً
وفى القوم زيف مثل زيف الدراهم

ويقال: فلان وفلان سواء، أى متساويان، وقوم سواء، لأنه مصدر لايثنى ولايجمع قال الله تعالى: (ليسوا سواء)[٢] أى ليسوا مستوين. الجوهرى: وهما فى هذا الأمر سواء، وإن شئت سواءان... قال وشاهد تثنية سواء قول قيس بن معاذ .

أيارب إن لم تقسم الحب بيننا سواءين فاجعلنى على حبها جلدا

والسئ: المثل، قال ابن برى: وأصله سوى، ... وسيان بمعنى سواء يقال: هما سيان، وهما أسواء، قال:وقد يقال هم سئ كما يقال هم سواء، قال الشاعر:

---

(١) التصريح: ٢٧/١، والصبان: ٦٩/١، ٧٠، والهمع: ١/ ٤٠ .

(٢) آل عمران: ١١١ .

وهم سئ إذا مانسبوا فى سناء المجد من عبد مناف

والسيان: المثلان. قال ابن سيده: وهما سواءان وسيان: مثلان[١].

فما نقله ابن منظور يدل على استعمال «سواآن» ولكن بقلة، وأن الشائع فى الاستعمال هو «سيان».

ثانياً: تثنية «ضبع»:

الضبع - بفتح الضاد وضم الباء وقد تسكن - ضرب من السباع أنثى، والجمع أضبع وضباع وضبع - بضمتين - وضبع - بسكون الباء - وضبعات ومضبعة، ... والذكر ضبعان - بكسر أوله وسكون ثانيه - ويقال للذكر والأنثى: ضبعان، يغلبون التأنيث لخفته هنا.[٢]

فصاحب اللسان يجعل استعمال «ضبعان» من باب التغليب، والصواب أنه من باب الاستغناء، ويوضح ذلك تحديد مفهوم كل من البابين، فالتغليب - كما سبق أن ذكرنا - أنهم يغلبون على الشئ مالغيره لتناسب بينهما أو اختلاط كقوله تعالى: «ولأبويه لكل واحد منهما السدس»[٣] يريد الأب والأم، وقوله عز وجل: «ورفع أبويه علي العرش»[٤] يريد أباه وخالته، وقول المتنبى:

واستقبلت قمر السماء بوجهها فأرتنى القمرين فى وقت معا[٥]

---

(١) اللسان: «سوا».

(٢) السابق: «ضبع».

(٣) النساء: ١١.

(٤) يوسف: ١٠٠.

(٥) البيت من الكامل والشاهد استعمال «القمرين مراداً بها الشمس والقمر على سبيل المجاز، من باب التغليب، وقال التبريزى: يجوز أن يكون أراد قمراً وقمراً. انظر المغنى: ٦٨٧.

إنما يريد الشمس، وهو وجهها، وقمر السماء .

بل إن التغليب قد يمتد ليشمل إطلاق «من» على مالايعقل كما فى قوله تعالى: «فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع»[١] فإن الاختلاط حاصل فى العموم السابق فى قوله تعالى: «كل دابة من ماء» وفى «من يمشى على رجلين» اختلاط آخر فى عبارة التفصيل فإنه يعم الإنسان والطائر - كما ذكر ابن هشام.[٢]

كما قد يشمل إطلاق اسم المخاطبين على الغائبين فى قوله سبحانه: «اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون»[٣] لأن «لعل» متعلقة بخلقكم لاباعبدوا، وكذا يغلب المذكر على المؤنث كما فى قوله عز من قائل: «وكانت من القانتين»[٤] كما جاء عكس ذلك، وهو تغليب المؤنث نحو قولهم: «المروتين» يريدون الصفا والمروة، وكذا قولهم: «كتبته لثلاث بين يوم وليلة» وضابطه أن يكون معك عدد مميز بمذكر ومؤنث كلاهما مما لايعقل، وفصلاً من العدد بـ«بين»[٥].

أما حقيقة الاستغناء فهى - كما نقل صاحب التصريح[٦] - أن يستغنى عن بعض الأبنية ببعضها الآخر، وذلك كما فى جموع القلة وجموع الكثرة، فقد يستغنى ببعض جموع القلة عن جموع الكثرة وضعا نحو: «أرجل

---

(١) النور: ٤٥ .

(٢) المغنى: ٦٨٧ .

(٣) البقرة: ٢١.

(٤) التحريم: ١٢ .

(٥) الصبان : ٦٨/١ .

(٦) التصريح: ٢/ ٣٠٠ .

وأعناق وأفئدة» فقد استغنى بها عن جموع الكثرة - أو استعمالاً نحو: «أقلام» فإن له جمع كثرة وهو «قلام» إلا أنه لم يستعمل .

فإذا نظرنا إلى استعمال «ضبعان» - بفتح فضم - فى المثنى، وجدناه إلى باب الاستغناء أقرب، وبخاصة إذا أطلق على مذكرين، حيث يكون لامجال للتغليب، وإنما يكون من باب الاستغناء عن «ضبعانان» بـ«ضبعان» .

هذا، وقد نقل صاحب اللسان عن الأزهرى أن «الضبع» الأنثى من الضباع، ويقال للذكر [١] وعليه فلا تغليب ولااستغناء .

ثالثاً: الاستغناء عن تثنية ألفاظ الأعداد :

ومن قبيل الاستغناء عن لفظ بلفظ آخر: الاستغناء عن تثنية الأعداد، حيث استغنوا باثنين عن واحدين، وبستة عن ثلاثتين، وبعشرة عن خمستين وبعشرين عن عشرتين - كما يقول ابن جنى. [٢]

وقبله أشار سيبويه إلى ذلك حيث ذكر فى «باب لاتجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء والنون» أنهم استنعوا أن يثنوا عشرين حين لم يجيزوا عشرونان، واستغنوا عنها بأربعين، وعلة ذلك حتى لايكون فى اسم واحد رفعان ولانصبان ولاجران، ولكنك تقول: كلهم مسلمون واسمهم مسلمون، وكلهم رجلان واسمهم رجلان. ولايحسن فى هذا إلا هذا الذى وصفت لك وأشباهه. [٣]

---

(١) اللسان: «ضبع» .

(٢) الخصائص: ٢/٢٧٢ .

(٣) الكتاب: ٣/٣٩٣ بتصرف .

المبحث الثانى
جمع التكسير

تتجلى ظاهرة «الاستغناء» فى باب الجمع بصورة كبيرة، عبر عن ذلك سيبويه حيث يقول: «وقد يكسرون هذا النحو على بناء يرد ماذهب من الحرف، وذلك قولهم: شفة وشفاة وشاة وشياة، تركوا الواو والنون حيث ردوا ماحذف منه، واستغنوا عن التاء حيث عنوا بها أدنى العدد وإن كانت من أبنية أكثر العدد، كما استغنوا بثلاثة جروح عن أجراح، وتركوا الواو والنون كما تركوا التاء حيث كسروه على شئ يرد ماحذف واستغنى به»(١).

وقال أيضاً: «أمة وآم وإماء، فهى بمنزلة أكمة وآكم وإكام... ولم يقولوا: إمون حيث كسروه، على مارد الأصل استغناء عنه، حيث رد إلى الأصل بآم، وتركوا أمات استغناء بآم»(٢).

ويمكن حصر مااستغنى فيه بجموع عن غيرها فيمايلى:

أولاً: الاستغناء بجمع الكثرة عن جمع القلة: حيث قالوا فى جمع «شسع» شسوع قال فى «اللسان»: (الشسع أحد سيور النعل وهو الذى يدخل بين الإصبعين، ويدخل طرفه فى الثقب الذى فى صدر النعل المشدود فى الزمام)(٣) وقال أيضاً: (والجمع شسوع، لايكسر إلا على هذا البناء)(٤).

---

(١) الكتاب: ٣/٥٩٨، ٥٩٩.

(٢) السابق: ٣/٥٩٩.

(٣) اللسان: «شسع».

(٤) السابق.

وقال سيبويه: «كما قالوا: ثلاثة شسوع فاستغنوا بها عن أشساع»[١].

وقال المبرد: «وقد يكون البناء للأكثر يشركه الأقل، كما قالوا: «شسوع وسياع فيكون لكل الأعداد».[٢]

ومما هو معلوم أن ماكان على زنة «فعل» - بكسر الفاء وسكون العين - من الأسماء، فإنه يجمع فى القلة على «أفعال» سواء أكان صحيحاً أم أجوف أم غيرهما، وربما جاء «أفعال» لقلة وكثرة نحو: «أخماس»[٣] و«أشبار» ويجمع فى الكثرة على «فعول» و«فعال» والأول أكثر، فإن كان أجوف يائياً لزمه «الفعول» كالفيول والجيود، وإن كان واوياً لزمه «الفعال» كريح ورياح، كما يجئ على «أفعل» كأرجل، وعلى فعلان كصنوان[٤] وقنوان،[٥] وبعضهم يضم فاءهما، وعلى فعلان كذؤبان وصرمان[٥]، وعلي فعلة كقردة وجاء فيه فعيل كضريس[٧].

وربما اقتصروا على واحد من «الفعول أو الفعال» فى جمع القلة وجمع الكثرة وذلك على سبيل الاستغناء بأحد جمعى القلة والكثرة عن الآخر وذلك

---

(١) الكتاب: ٣/٥٧٥ .

(٢) المقتضب: ٢/١٩٩ .

(٣) الأخماس: جمع خمس - بكسر فسكون - وهو من أظماء الإبل، وذلك أن ترعى أربعة أيام، ثم ترد الماء فى الخامس .

(٤) صنوان: جمع صنو، وهو الأخ الشقيق، والابن، والعم، والشئ يخرج مع آخر من أصل واحد .

(٥) قنوان: جمع قنو، وهو من التمر بمنزلة العنقود من العنب .

(٦) الصرمان: جمع صرم - بكسر فسكون - وهو القطعة من الإبل .

(٧) الضريس: جمع ضرس، ويقال هو اسم جمع له، مثل المعيز والكليب .

كما فى «شسع وشوع»[١] قال أبو العباس المبرد: «وأما مايقع على الكثير ولايجمع على أدنى العدد فنحو قولك: شسوع، فتقول: ثلاثة شسوع، فيشترك الأقل والأكثر»[٢].

وقد روى عن الأخفش أنه أثبت «أشسعا»، قال ابن يعيش: «فأما ماحكاه عن أبى الحسن من أشسع فهو شاذ قياساً واستعمالاً، فأما الاستعمال فما أقله، وأما القياس فإن الباب فى فعل -بكسر الفاء - أن يجمع على أفعال نحو: عدل وأعدال فمجيئه على أفعل على خلاف القياس»[٣].

وقال أبو حيان: «لقلة أشساع وإن لم يكن شاذاً استعماله»[٤]

ومما استغنوا فيه بجمع الكثرة عن جمع القلة على رأى سيبويه - قولهم فى جمع «قرء»: «قروء» وفي جمع «جرح» .

والأصل فيما كان على «فعل» - بضم فسكون- أن يجمع فى القلة على «أفعال» نحو: «أقفال وأدراج» «ويجمع فى الكثرة على «فعال وفعول» وهو على «فعول» أكثر نحو: «بروج وجنود وبرود» و«فعال» فى المضاعف كثير ككفاف[٥] وخفاف، هذا هو الغالب .

وقد يجئ على فعلة كقرطة،[٦]، وجحرة،[٧]، وخرجة[٨]، وعلى فعل

---

(١) شرح الشافية للرضى: ٢/٩٣ .

(٢) المقتضب: ٢/١٥٨.

(٣) ابن يعيش: ٢/٢٥ .

(٤) البحر المحيط: ٢/١٨٧ .

(٥) القفاف: جمع قف، وهو ماارتفع عن الأرض وصلبت حجارته ولم يبلغ أن يكون جبلاً.

(٦) القرطة: جمع قرط وهو ضرب من حلى الأذن. وهو أيضاً نبات ويقال لشعلة النار والضرع.

(٧) الجحرة: جمع جحر وهوماتحتفره السباع أو الهوام لتسكنه .

(٨) الخرجة: جمع خرج وهو وعاء ذو جانبين .

نحو «فلك» فتتفق صورة المفرد والجمع، قال تعالى فى المفرد: «فى الفلك المشحون»[١] وقال فى الجمع: «حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين بهم»[٢].

قال الرضى معللاً سبب مجيئه على هذا الوزن: «وذلك لأن فعلا وفعلا يشتركان فى أنهما جمعا على أفعال، كصلب وأصلاب، وجمل وأجمال، وفعل يجمع على فعل كأسد وأسد، ففعل جمع عليه أيضاً، وفعل وفعل يشتركان فى كثير من المصادر كالسقم والسقم، والبخل والبخل».[٣]

وإذا كان «فعل» أجوف، فإنه لايجمع فى الكثرة إلا على «فعلان» كعود وعيدان وكوز وكيزان وحوت وحيتان، وأما فى القلة فعلى أفعال كما هو قياس الباب، كأكواز وأكواب[٤].

يقول سيبويه: «وقالوا: ثلاثة قروء، فاستغنوا بها عن ثلاثة أفرؤ»[٤] ويبدو أن صاحب «الكتاب» لم يسمع جمع القلة لهذه الكلمة فقال بالاستغناء، فقد نقل صاحب «اللسان» عن أبى عبيد قوله: «القرء يصلح للحيض والطهر، قال: وأظنه - من أقرأت النجوم إذا غابت والجمع أقراء وفى الحديث: دعى الصلاة أيام أقرائك. وقروء على فعول، واقرؤ الأخيرة عن اللحيانى فى أدنى العدد».[٥]

بقى أن نتساءل عن قول الله تعالى: «والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء»[٦] حيث أضاف الثلاثة إلى جمع الكثرة دون جمع القلة.

---

(١) الصافات: ١٤٠.

(٢) يونس: ٢٢.

(٣) شرح الشافية: ٢/ ٩٤.

(٤) الكتاب: ٣/ ٥٧٥.

(٥) اللسان: «قرأ».

(٦) البقرة: ٢٢٨.

وللإجابة عن ذلك نقول: قد يستعمل جمع القلة فى الكثرة استعمالاً حقيقياً إذا كان المفرد لم يستعمل له جمع كثرة، أو استعمالاً مجازياً لقرينة كاستعمال «أقلام» فى قوله تعالى: «ولو أن مافى الأرض من شجرة أقلام»(١) مع وجود «قلام» وكذلك قد يستعمل جمع الكثرة فى القلة استعمالاً حقيقياً واستعمالاً مجازياً(٢).

قال ابن منظور: «وفى التنزيل (ثلاثة قروء) أراد ثلاثة أقراء من قروء. كما قالوا: خمسة كلاب يراد بها خمسة من الكلاب»(٣).

وقال الزمخشرى: «لعل القروء كانت أكثر استعمالاً فى جمع قرء من الأقراء فأوثرت عليه»(٤) وأوجه من ذلك ماذهب إليه أبو حيان حين قال: «لم يأت ثلاثة أقراء: أنه من باب التوسع فى وضع أحد الجمعين مكان الآخر»(٥).

وأما جمع «جرح» على «جروح» فهذا هو الغالب فيه، وإن كان قد سمع «أجراح» فقد نقل أهل اللغة أن الجمع: أجراح وجروح وجراح، وقيل: لم يقولوا: أجراح إلا ماجاء فى شعر.(٦)

ومما استغنوا فيه بجمع الكثرة عن جمع القلة قولهم فى جمع «سبع»: سباع».

---

(١) لقمان: ٢٧.

(٢) البيان فى تصريف الأسماء د. كحيل: ١٤١.

(٣) اللسان: «قرأ».

(٤) الكشاف: ١/٢٧٢.

(٥) البحر المحيط: ٢/١٨٦، ١٨٧.

(٦) اللسان: «جرح».

قال سيبويه: «وماكان على ثلاثة أحرف، وكان (فعلا) فهو كفعل وفعل، وهو أقل فى الكلام منهما، وذلك قولك: عجز وأعجاز، وعضد وأعضاد، وقد بنى على (فعال)قالوا: رجل ورجال وسبع وسباع.....»[١].

وقال ابن يعيش: «وأما فعل - بفتح الأول وضم الثانى - فهو كفعل، يأتى على أفعال، قالوا: عجز وأعجاز، وعضد وأعضاد، ولم يتجاوزه إلي غيره، كما لم يتجاوز فعل، لأن فعل - مضموم العين - أقل من فعل - مكسور العين - وإذا لم يجاوزوا فعلاً أدنى العدد لقلته، كان ذلك فى فعل أولي، لأنه أقل، وقد قالوا: رجل ورجال وسبع وسباع، جاءوا به على فعال على التشبيه بفعل.»[٢]

قال المبرد: «وقد يكون البناء للأكثر، يشركه الأقل، كما نقول: شسوع وسباع، فيكون لكل الأعداد».[٣]

وقال الرضى: «اعلم أن فعلا -بضم العين - أقل من فعل - بكسرها، فهو أولى بأن يكون قلته وكثرته على لفظ واحد، وهو أفعال، وقد يجئ على فعال كسباع ورجال، وذلك لتشبيهه بفعل مفتوح العين».[٤]

فالنحاة مجمعون على أن «سبع» ليس له جمع قلة، وأنه استغنى فيه بجمع الكثرة عن جمع القلة، إلا أن صاحب اللسان يقول: «.... والجمع أسبع وسباع، قال سيبويه: لم يكسر على غير سباع».[٥]

---

(١) الكتاب: ٣/٥٧٣ .

(٢) ابن يعيش: ٤/١٨، ١٩ .

(٣) المقتضب: ٢/١٩٩ .

(٤) شرح الشافية: ٢/٩٨ .

(٥) اللسان: «سبع».

فهو يثبت لـ«سبع» جمع قلة مخالفاً لما ادعوه، بل إنه مخالف للقاعدة التى وضعوها وهى أن جمع «فعل» - بضم العين - يكون على أفعال .

ثانياً: الإستغناء بجمع القلة عن جمع الكثرة :

عرضنا - فيما سبق - لنماذج من الاستغناء بجموع الكثرة عن جموع القلة، وهذه نماذج أخرى من الاستغناء بجموع القلة عن جموع الكثرة: من ذلك استغناؤهم بجمع «يد ورجل» على «أيد وأرجل» عن «أياد ورجول»، وهذا ماأشار إليه سيبويه فى قوله: «وربما بنى فعل على (أفعل) من أبنية أدنى العدد، وذلك قولهم: ذئب وأذؤب، وقطع وأقطع، .. ورجل وأرجل، إلا أنهم لايجاوزون الأفعل، كما أنهم لم يجاوزوا الأكف». (١)

وأشار إليه المبرد - أيضاً - بقوله: «واعلم أنه مالم يكن فيه أدنى العدد، فالعدد الذى يكون للكثير جار عليه مايكون للقليل، كما أنه إذا كان مجموعاً على بعض أبنية العدد ولم يكن له جمع غيره دخل معه الكثير، وذلك نحو قولك: يد وأيد، ورجل وأرجل» (٢).

وقد زاد ابن جنى الأمر إيضاحاً حيث قال: «وكذلك اليد التى هى العضو، قالوا فيها أيد البتة. فأما أياد فتكسير أيد لاتكسير يد، وعلى أن (أياد) أكثر ماتستعمل فى النعم لافى الأعضاء. وقد جاءت أيضاً فيها أنشد أبو الخطاب: (٣)

---

(١) الكتاب: ٣/ ٥٧٥ .

(٢) المقتضب: ٢/ ١٥٧ .

(٣) البيت لعدى بن زيد، من الخفيف، أشناقها إلى الأعناق: رفعها إلى العنق فى الغل يذكر أنه كان الغل فى يده مرفوعة إلى عنقه، وكان فى جمع من أصحابه فساءها ذلك. والشاهد فيه استعمال «الأيادى» مراداً بها الجوارح. انظرالخصائص ١/ ٢١٨، والأغانى: ٢/ ١١٦، والخزانة: ٧/ ٤٨١ واللسان «شنق» و«يدى» و«ديوان عدى: ١٥» .

ساءها ماتأملت فى أياد بـ ـنا وأشناقها إلى الأعنـــاق

ويجدر بنا - فى هذا الصدد - أن نحتكم إلى المعاجم اللغوية وأقوال أهل اللغة:

فهذا ابن منظور يذكر لنا أن «اليد»: الكف، وقال أبو إسحق: اليد من أطراف الأصابع إلى الأكف، وهى أنثى محذوفة اللام، وزنها فعل يدى، فحذفت الباء تخفيفاً، فاعتقبت حركة اللام على الدال... والجمع أيد على مايغلب فى جمع فعل فى أدنى العدد .

وقال الجوهرى: «اليد أصلها يدى علي فعل ساكنة العين، لأن جمعها أيد ويدى، وهذا جمع فعل مثل فلس وأفلس وفلوس، ولايجمع فعل على أفعل إلا فى حروف يسيرة معدودة، مثل زمن وأزمن وجبل وأجبل وعصاً وأعص، وقد جمعت الأيدى فى الشعر على أياد... وهو جمع الجمع مثل أكرع وأكارع .

وقال أبو الهيثم: «تجمع اليد يديا، مثل عبد وعبيد، وتجمع أيديا ثم تجمع الأيدي على أيدين، ثم تجمع الأيدى أيادى، وأنشد:

يبحثن بالأرجـل والأيدينـــا بحث المضلات لما يبغينـــا[1]

وقال: اليد: النعمة والإحسان... والجمع أيد، وأياد جمع الجمع كما تقدم فى العضو، ويدى ويدى فى النعمة خاصة: قال الأعشى:

فلن أذكر النعمان إلا بصالـح فإن له عندى يديا وأنعمـا[2]

---

(١) بيتان من مشطور الرجز، يبحثن: يفتشن. المضلات: جمع مضلة وهى من فقدت شيئاً تبحث عنه والشاهد فى قوله: «والأيدينا» حيث إنها جمع أيد، فهى جمع الجمع انظر اللسان: «يدى» .

(٢) البيت من الطويل، لضمرة بن صخرة، وينسب إلى الأعشى، وليس فى ديوانه، والشاهد فى قوله «يديا» حيث جمع «يد» على فعول. انظر الخزانة: ٤٨/٧ ومعجم الشواهد ٣٣٠، واللسان «ويدى» .

ويروى يديا، وهى رواية أبى عبيد، فهو على هذه الرواية اسم للجمع»[١] فنحن نلحظ أنه ورد جمع «يد» على «يدى» - بضم الياء وفتحها-كما ورد جمع «أيد» على «أيدين» إلا أن ذلك كله من القليل الذى لايعول عليه فى فصيح الاستعمال، ولذا لم تستعمل تلك اللفظة فى القرآن الكريم إلا مجموعة على «أيد»[٢]سواء أريد بها الجارحة أم النعمة أم غيرها.

وهذا ماعناه ابن السكيت حين قال: «.... ويجمع ثلاث أيد، ثم جمعوها الأيادى، ولم يقولوا يدى - بالضم - وأيداء، وهو قياس، فاستغنى بأيد وأياد عنه.»[٣].

وأما جمع «رجل» على «أرجل» فهذا ماأجمع عليه النحاة واللغويون، فقد سبق ماذكره سيبويه والمبرد، وقال ابن جنى: «ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة، نحو قولهم أرجل، لم يأتوا فيه بجمع الكثرة».[٤]

وقال ابن منظور: «والرجل: قدم الإنسان وغيره، قال أبو أسحق: والرجل من أصل الفخذ إلى القدم، أنثى... والجمع أرجل»[٥]

ومن الاستغناء بجمع القلة عن جمع الكثرة قولهم فى جمع «قتب ورسن»[٦]: «أقتاب وأرسان» وفى جمع «كف ورأى»: «أكف وآراء» قال سيبويه: «وربما جاء الأفعال يستغنى به أن يكسر الاسم على البناء الذى هو

---

(١) اللسان: «يدى».

(٢) انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.

(٣) الخزانة: ٧/ ٤٨٠.

(٤) الخصائص: ١/٢٦٨.

(٥) اللسان: «رجل».

(٦) القتب: إكاف البعير والجمع أقتاب. والرسن: الحبل والجمع أرسان وأرسن.

لأكثر العدد، فيستغنى به ماعنى بذلك البناء. وذلك نحو: قتب وأقتاب، ورسن وأرسان، ونظير ذلك من باب الفعل الأكف والآراء». (١)

ومن المعلوم أن ماكان على وزن (فعل) بفتح الأول والثانى - يجمع فى القلة على أفعال كجمل وأجمال، وجبل وأجبال، وأسد وآساد، أو على (أفعل) نحو (زمن وأزمن) وهو قليل ويجمع فى الكثرة على(فعال وفعول) نحو (جبال وجمال) و(أسود وذكور) كما يجمع على (فعلان) بضم الفاء وكسرها - نحو (حملان وسلقان وخربان وورلان وبرقان) (٢).

كما قد يجمع على (فعالة) نحو (جمالة وحجارة وذكارة - بزيادة التاء لتأكيد التأنيث - كما قد يجمع على (فعل) - بضم فسكون - نحو (أسد ووثن ونصف) (٣)، وعلى (فعلة) نحو (حبرة وإخوة وقيعة) وعلى (فعلى) نحو (حجلى) - جمع حجل (٤) - ولم يأت فى قلة المضاعف ولاكثرته إلا (أفعال) نحو (أمداد) - جمع مدد - و(أفنان)، كما لم يجاوزوا فى بعض الصحيح ذلك كالأقلام والأرسان والأغلاق - كما يقول الرضى (٥) - ومن قبله قال المبرد: «وقد يكون البناء فى الأصل للأقل فيشركه فيه الأكثر، كما تقول: أرسان وأقتاب، فلا يكون جمع غيره» (٦).

---

(١) الكتاب: ٣/ ٥٧٠، ٥٧١.

(٢) الحمل: الجذع من أولاد الضأن. والسلق القاع المستوى لاشجر فيه والخرب: ذكر الحبارى. والورل: دابة على خلقة الضب. والبرق: الحمل معرب برة .

(٣) النصف: المرأة المتوسطة الطول .

(٤) الحجل: طائر على قدر الحمام كالقطا، أحمر المنقار والرجلين ويسمى الكروان أيضاً.

(٥) انظر: الكتاب: ٣/ ٥٧٠ ومابعدها، والرضى على الشافية: ٢/ ٩٥ .

(٦) شرح الشافية: ٢/ ٩٨ .

وأما ماكان علي (فعل) - بفتح الفاء وسكون العين - فقياس جمع القلة فيه (أفعل) إلا أن يكون أجوف واوياً أو يائياً، فالغالب فيه (أفعال) نحو (أثواب وأبيات) ويجمع فى الكثرة على (فعول وفعال) نحو (كعوب وكعاب) وقد ينفرد أحدهما عن صاحبه نحو (بطون وبغال) وقد تزادِ التاء لتأكيد الجمع نحو (عمومة وخؤولة وفحالة) هذا هو الغالب، وقد سمع (جحشان وظهران. وغردة[١] وسقف وكليب وعبيد - عند سيبويه) فى جمع (جحش) وظهر وغرد وسقف وكلب وعبد). والآخران - عند غيره - اسم جمع .

وربما اقتصر فى (فعل) على (أفعل وأفعال) فى القلة والكثرة كالأكف والأرآد .

هذا ماقرره النحاة بشأن جمع (فعل) - بفتح فسكون - إلا أنه يؤخذ عليهم أنهم جعلوا جمعه على (أفعال) من القليل النادر، وهذا ماعبر عنه الرضى بقوله: [٢] «الغالب في قلة فعل أفعل في غير باب بيت وثوب، فإنهما علي أثواب وأبيات» وقال أيضاً: «فالمسموع فى قلة فعل فى غير الأجوف أفعال، كأنف وآناف» [٣] ومن قبله قال سيبويه: [٤] «واعلم أنه قد يجئ في فعل (أفعال) مكان أفعل، قال الشاعر الأعشى:

وجدت إذا اصطلحوا خيرهم ... وزندك أثقب أزنادها [٥]

---

(١) الغردة - جمع غرد -: الكمأة .

(٢) شرح الشافية: ٩١/٢ .

(٣) السابق.

(٤) الكتاب: ٥٦٨/٣ .

(٥) البيت من المتقارب، والزند الثاقب: الذى إذا قدح ظهرت ناره، والشاعرمدح قيس ابن معد يكرب. والشاهد فيه جمع (زند) على (أزناد). انظر ديوان الأعشى: ٥٤، وابن الشجرى ٣٢٩/١، وابن يعيش: ١٦/٥ .

وليس ذلك بالباب في كلام العرب. ومن ذلك قولهم: أفراخ وأجداد وأفراد» ومن العجيب أن نقرأ فى «شرح التصريح» قول صاحبه: «كما شذ في فعل - المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها - نحو أحمال ... وأفراخ ... وأحبار ... وأزناد ..... وسمع أيضاً فعل وأفعال فى شكل وسمع ولفظ ولحظ ومحل ورأى ورأد [١] وسطل وجفن ولحن ونجد وفرد وجلد وألف وأنف وثلج...) [٢] فنراه يذكر عشرين كلمة من هذا النوع ثم يحكم عليها بالشذوذ. على أن ماذكره ليس كل ماسمع من هذا النوع، فهناك - غير ماذكره: «آراض وأرماس وأعراش وأنهار وأنذال وأشخاص وأشراط وأجفار - الشياة. السمينة - وأبعاض وأدخال وأضراب» وغير ذلك .

وإذا احتكمنا إلى القرآن الكريم باعتباره أفصح مايعول عليه، وأوثق مايرجع إليه، فإننا نرى الحق فى جانب القائلين بجواز القياس على جمع «فعل» صحيح العين على «أفعال».

فقد جاء قوله تعال: «ألن يكفيكم أن يمدكم ربكم بثلاثة آلاف من الملائكة....» [٣] وقوله عز وجل: «يمددكم ربكم بخمسة الاف من الملاذكة» [٤] فقد جاءت (آلاف) جمع (ألف) كما ورد قوله سبحانه: «فاذكروا آلا الله لعلكم تفحلون» [٥] حيث جاءت كلمة «آلاء» وهى جمع ألى أو ألى أو ألو... كما ذكر صاحب القاموس وصاحب «المفردات وغيرهما» [٦].

---

(١) الرأد: الشابة الحسناء، ورونق الضحى وارتفاعه، وأصل اللحى الناتئ تحت الاذن .

(٢) التصريح: ٢/٣٠٢، ٣٠٣ .

(٣) ال عمران: ١٢٤ .

(٤) آل عمران: ١٢٥ .

(٥) الأعراف: ٦٩ .

(٦) دراسات لأسلوب القرآن: ٧/٣٤١ .

كـمـا ورد قـولـه - عـز وجـل- «آنـاء»[١] ومن مـفـرداتهـا (أنى) كظبى و(أنو) كجرو، نص على ذلك الراغب وأبو حيان.[٢]

كما وردت كلمة «أحبار»[٣] ومفردها (حبر) - بالفتح والكسر[٤]- وفى القاموس جمعه: «أحبار وحبور» .

ووردت كذلك: «وأولات الأحمال»[٥] والأحمال جمع حمل - بالفتح - فأهل اللغة يقولون الحمل - بالفتح - لما فى البطن، وبالكسر لما يحمل فوق الظهر، وبهما لما تحمله النخلة يؤيد الأول قوله سبحانه: «وساء لهم يوم القيامة حملاً»[٦] ويؤيد الثانى قوله سبحانه: «وإن كن أولات حمل...»[٧] كما ورد قوله عز وجل: «فقد جاء أشراطها»[٨] والأشراط: العلامات، مفردها شرط- بفتح الراء وسكونها[٩] كما ورد قوله تعالى «ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها»[١٠] وفى القاموس: «الشعر - ويحرك - نبتة الجسم مما ليس بصوف ولاوبر، والجمع أشعار وشعور»[١١].

---

(١) آل عمران: ١١٣، طه: ١٣٠، الزمر: ٩٠ .

(٢) المفردات،والبحر: ٣/٣٣ .

(٣) المائدة: ٤٤ التوبة: ٣١ .

(٤) البحر: ٣/٤٩١ .

(٥) الطلاق: ٤ .

(٦) طه: ١٠١ .

(٧) الطلاق: ٦ .

(٨) محمد: ١٨ .

(٩) البحر: ٨/٧٧ .

(١٠) النحل: ٨٠ .

(١١) دراسات لأسلوب اقرآن ٧/٣٥٣ .

كما ورد قوله - عز وجل - «ويخرج أضغانكم»[١] وقوله: «أم حسب الذين فى قلوبهم مرض أن لن يخرج الله أضغانهم»[٢] والأضغان واحدها ضغن - بفتح الضاد وكسرها - وهو الحقد.[٣]

كما وردت لفظة (الأنهار)[٤] معرفة ومنكرة عشرات المرات، وواحدها نهر بسكون الهاء وفتحها - قال أبو حيان: «النهر دون البحر وفوق الجدول، وهل هو نفس مجرى الماء أو الماء فى المجرى؟ قولان، وفيه لغتان: فتح الهاء وهى اللغة العالية والسكون .

وعلى الفتح جاء الجمع أنهاراً قياساً مطرداً، إذ (أفعال) في فعل الاسم الصحيح العين لايطرد، وإن كانت قد جاءت منه ألفاظ كثيرة.»[٥]

ولسنا ندرى ماالذى يمنع من اطراده مادام قد جاءت منه ألفاظ كثيرة ؟

ولذلك نرى رجلاً مثل أبى حيان التوحيدى ينتقد النحاة بسبب تسرعهم فى إصدار هذا الحكم. فقد حدث: أن الصاحب بن عباد قال: «فعل» - بفتح فسكون يزعم النحويون أنه ماجاء منه على (أفعال) إلا زند وأزناد، وفرخ وأفراخ، وفرد وأفراد فقال أبو حيان: أنا أحفظ منه ثلاثين حرفاً - كلمة - ثم قال: ليس لنحوى أن يلزم هذا الحكم إلا بعد التبحر والسماع الواسع، وليس للتقليد وجه إذا كانت الرواية شائعة والقياس مطردا.[٦]

---

(١) محمد: ٣٧ .

(٢) محمد: ٢٩.

(٣) اللسان: (ضغن) .

(٤) دراسات لأسلوب القرآن: ٣٦٩/٧ .

(٥) البحر: ١٠٩/١ .

(٦) إرشاد الأريب لمعرفة الأديب لياقوت الرومى: ٣٩٢/٥ .

بل إننا نرى أحد المحدثين، وهو الأب أنستاس الكرملى يقول: «إن النحاة لم يصيبوا فى قولهم: إن (فعلا) لايجمع على (أفعال) إلا فى ثلاثة ألفاظ لارابع لها، وهى: فرخ وأفراخ، وحمل وأحمل، وزند وأزناد، وأكد ابن هشام أن لارابع لها. والذى وجدته أن ماسمع عن الفصحاء من جموع فعل على أفعال، أكثر مما سمع من جموعه، أى: - المطردة - علي أفعل أو فعال أو فعول، فعدد ماورد علي (فعل) هو (١٤٢) اسما، وعلى فعال (٢٢١) اسما، وعلى فعول (٤٢)، فإن يسلموا بجمعه قياساً مطرداً على أفعال، أحق وأولى، لأن عدد ماورد فيها هو (٣٤٠) لفظة، وكلها منقولة عنهم، لورودها فى الأمهات المعتمدة مثل القاموس واللسان»[١].

ولعل هذا ماجعل المجمع اللغوى القاهرى يصدر قراره بشأن هذه القاعدة مقراً فيه جواز جمع (فعل) على (أفعال) مثل بحث وأبحاث.[٢]

ثالثاً: الاستغناء بصيغة عن صيغة:

ومن الاستغناء فى باب الجمع - أيضاً - قولهم فى جمع «ناقة» على «أفعل»:«أينق» حيث استغنوا به عن أصل الجمع وهو «أنوق» قال صاحب «الكتاب»: «.... ومثل ذلك أينق، إنما هو أنوق فى الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو، وقلبوا».[٣]

وقال ابن جنى: «وكذلك استغنوا بـ(أينق) عن أن يأتوا به والعين فى موضعها فألزموه القلب أو الإبدال، فلم يقولوا (أنوق) إلا فى شئ شاذ حكاه الفراء، وكذلك استغنوا بقسى عن قووس، فلم يأت إلا مقلوبا»[٤].

---

(١) النحو الوافى: ٦٣٨/٤ .

(٢) مجلة المجمع اللغوى الجزء ٢٦ لسنة ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م .

(٣) الكتاب: ٤٦٦/٣ .

(٤) الخصائص: ٢٦٨/١ .

رابعاً: الاستغناء عن لفظ مهمل بلفظ مستعمل:

ومن ذلك - أيضاً - استغناؤهم بـ«لحة» عن «ملمحة» وعليها كسرت «ملامح» وبـ«شبه» عن «مشبه» وعليه جاء مشابه، وبـ«ليلة» عن «ليلاة» وعليها جاءت «ليال» وعلى أن ابن الأعرابى قد أنشد:

فى كل يوم ما وكل ليـــلاة حتى يقول كـــل راء إذ راه
ياويحه من جمل ماأشقـاه(١)

وهذا شاذ لم يسمع إلا من هذه الجهة .

ومن ذلك استغناؤهم بجمع الكلمة بالألف والتاء عن جمعها على صيغة أخرى مثل: «ظبة وظبات، وشية وشيات».(٢)

ومن باب الاستغناء - كذلك - قولهم: «رهط وأراهط» كأنهم كسروا «أرهط»، ومن ذلك «باطل وأباطيل» لأن ذا ليس بناء باطل ونحوه إذا كسرته، فكأنه كسرت عليه، «إبطيل وإبطال» ومثل ذلك: «كراع وأكارع» لأن ذا ليس من أبنية «فعال» - بضم الفاء - إذا كسر بزيادة أو بغير زيادة، فكأنه كسر عليه أكرع، ومثل ذلك: «حديث وأحاديث وعروض وأعاريض وقطيع وأقاطيع» لأن هذا لو كسرته إذ كانت عدة حروفه أربعة أحرف بالزيادة التى فيها لكانت «فعائل» ولم تكن تدخل زيادة تكون فى أول الكلمة»(٣).

---

(١) من الرجز المشطور، والشاهد فيه مجئ «دليلاه» بدلا من «ليلة» انظر الخصائص: ١/ ٢٦٨ والأشباه والنظائر: ١/ ٥١ .

(٢) الكتاب: ٣/ ٥٩٩.

(٣) الكتاب: ٣/ ٦١٦ .

ومن هذا القبيل استغناؤهم عن جمع «فعل» - بفتح الأول والثانى - على «فعال» - بكسر الفاء - بجمعه على «أفعال» نحو: «بطل وأبطال، وعزب وأعزاب، وبرم وأبرام». (١)

وقالوا: «رجل صنع وقوم صنعون، ورجل رجل- بفتح الجيم - وقوم رجلون» - والرجل هو الرجل الشعر - ولم يسكروهما على شئ استغنى بذلك عن تكسيرهما (٢) ومنه - أيضاً - قولهم «صغير وصغائر» ولايقولون «صفراء» و«صبيح وصباح» و«سمين وسمان» ولايقولون: صبحاء وسمناء. (٣)

---

(١) السابق: ٦٣٨/٣ .

(٢) السابق: ٦٢٩/٣ .

(٣) التصريح: ٣١٢/٢ .

المبحث الثالث
التصغير والاستغناء

التصغير هو: «تحويل صيغة الكلمة إلى إحدى صيغ التصغير الثلاثة: فعيل أو فعيعل أو فعيعيل لغرض معين بشروط معينة، وله فوائد وعلامات وشروط - كما يقول صاحب التصريح»[1].

فوائده:

للتصغير فوائد ذكرها النحاة تنحصر فيما يلى:

١ - تقليل ذات الشيء نحو «كليب». ٢ - تحقير شأنه نحو: «رجيل».

٣ - تقليل كميته نحو: «دريهمات».

٤ - تقريب زمانه نحو: «قبيل العصر» و«بعيد المغرب» .

٥ - تقريب مسافته نحو: «فويق الجبل» و«تحيت المنزل» .

٦ - تقريب منزلته نحو: «صديقى».

٧ - وزاد الكوفيون فائدة سابعة وهى التعظيم نحو: «دويهية» وخرجها البصريون على التقليل، لأن الداهية إذا عظمت قلت مدتها .

٨ - وزاد بعضهم التحبب نحو: «بنية» .

علاماته :

تنحصر علامات التصغير فى ثلاثة أمور هى: ضم أوله، وفتح ثانيه، واجتلاب ياء ساكنة ثالثة .

---

(١) التصريح: ٣١٧/٢ .

شروطه:

يشترط فيا يصغر من الكلمات شروط أربعة: أن يكون اسماً فلا يصغر الفعل ولاالحرف وشذ: «ماأحيسنه» عند البصريين، أن لايكون متوغلاً فى شبه الحرف، فلا تصغر المضمرات، ولا «من وكيف» ونحوهما، أن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو: «كميت وجميل» لأنهما على صيغة التصغير، ولانحو: «مسيطر ومبيطر» لأنهما على صيغة تشبه صيغة التصغير، وأن يكون قابلاً لصيغة التصغير، فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله وأنبيائه وملائكته ونحوها، ولاجمع الكثرة...

والذى يعنينا في هذا الصدد هو مالظاهرة «الاستغناء» من أثر فى مباحث التصغير، وهذا ماسيتضح فيما يلى: -

أولاً: ماجاء مصغراً وترك تكبيره لأنه عندهم مستصغر فاستغنى بتصغيره عن تكبيره: [1] نطقت العرب بكلمات مصغرة ولم تنطق بها مكبرة[2]، من ذلك:

«كميت وجميل، وكعيت، والقصيرى، والحميا، والثريا، والقطيعا، والبريطا، وسكيت» وإنما نطقوا بهذه الأسماء مصغرة، لأنها مستصغرة عندهم عندهم، والصغر من لوازمها، فوضعوا الألفاظ علي التصغير، ولم تستعمل مكبراتها، فهم استغنوا بالمصغر عن النطق بالمكبر، والدليل علي ذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا «جميل وكعيت» قالوا: فى جمعهما: «جملان وكعنان» كـ«صردان ونغران» وذلك تكسير لمكبريهما المقدرين وهما: «الجمل والكعت» وإنما قدرا على هذا الوزن، لأنه أقرب وزن مكبر من صيغة المصغر، فلما لم

---

(١) الكتاب: ٣/٤٧٧ .

(٢) الارتشاف: ١/١٨٥.

يسمع مكبراهما، قدرا على أقرب الأوزان من وزن المصغر، وإنما قلنا: إن «جملان وكعتان» جمعان للمكبر المقدر لاالمصغر، لأنه جرت عادتهم أن لايجمعوا المصغر إلا جمع السلامة إما بالواو والنون أو بالألف والشاء. (١)

وقد حاول الرضى إيجاد تعليل لهذا الجمع فقال: «.. لما وضعا على التصغير نظراً إلى استصغارهما فى الأصل، ثم استعملا بعد ذلك من غير نظر إلى معنى التصغير فيهما... انمحى عنهما معنى التصغير فى الاستعمال، وإن كانا موضوعين عليه، وصارا كلفظين موضوعين على التكبير، فجمعا كما يجمع المكبر وأقرب المكبرات إلى هذه الصيغة (فعل) - بضم ففتح - نحو «نغر وصرد» فجمعا جمعهما، فعلى هذا (كعتان وجملان) جمعان للفظى (كعيت وجميل) لالمكبريهما المقدرين». (٢)

وأما «كميت» فهو بمنزلة «جميل» فهو - كما قال الخليل - : «حمرة مخالطها سواد ولم يخلص، فإنما حقروها لأنها بين السواد والحمرة، ولم يخلص أن يقال له أسود ولاأحمر، وهو منهما قريب، وإنما هو كقولك: هو دوين ذاك» (٣)

ويرى الرضى أنه تصغير «أكمت وكمتاء» تصغير ترخيم، وأنه يقع على المذكر والمؤنث، وجمعه «كمت»، وهو جمع مكبره المقدر. (٤)

وكذا «سكيت» بالتخفيف» والتشديد - مايجئ فى آخر الحلبة من آخر الخيل - فالخفيف مصغر المكبر تصغير ترخيم، وكان قياس تصغيره «سكيكيت» فحذفت الزوائد .

---

(١) الرضى على الشافية ١/ ٢٨٠، ٢٨١ بتصرف .

(٢) السابق .

(٣) الكتاب: ٣/٤٧٧ .

(٤) الرضى على الشافيةك ١/ ٢٨٢.

وأما ماكان نحو: «مسيطر، ومبيطر، ومهيمن، ومبيقر» من أسماء الفاعلين التى جاءت على صيغة تشبه صيغة التصغير، فإن تصغيرها يكون بالتقدير - كما يقول أبو حيان-[1] حيث إننا نحذف منها الباء كما نحذف النون من «منطلق» ونجئ بياء التصغير فى مكانها، فتتحد بذلك صورة المصغر والمكبر .

ثانياً: تحقير الأسماء المبهمة:

أشرنا - فيما سبق - إلى أن من شروط التصغير أن لايكون الاسم متوغلاً فى شبه الحرف وأن يكون قابلاً لمعنى التصغير.. ولذلك يمنع من التصغير الأسماء المتوغلة فى البناء، نحو: «من وكم وأين» وكذا «غير وسوى، والبارحة، وغدا وأمس، وقصر بمعنى عشية، وحسبك وعند» والمختص بالنفى، وأسماء شهور السنة - عند سيبويه - وكذا «كل وبعض». والظرف غير المتمكن، والمحكى، ومايعمل عمل الفعل من المشتقات وأسماء الأسبوع، وغير ذلك .

وقد كان حق أسماء الإشارة أن لاتصغر، لغلبة شبه الحرف عليها، ولأن أصلها وهو «ذا» علي حرفين، لكنها لما تصرفت تصرف الأسماء المتمكنة، فوصفت ووصف بها، وثنيت وجمعت وأنثت، أجريت مجراها فى التصغير[2]، وكذا كان حق الموصولات أن لاتصغر لغلبة شبه الحرف عليها، لكن لما جاء بعضها علي ثلاثة أحرف، كالذى والتى، وتصرف فيها تصرف الأسماء المتمكنة فوصف بها، وأنثت وثنيت وجمعت، جاز تصغيرها .

---

(١) الارتشاف: ١/١٨٥ .

(٢) شرح الشافية للرضى: ١/٢٨٤ .

ولما كان تحقيرها على خلاف الأصل، روعى ذلك في كيفية تصغيرها- كما يقول سيبويه: «اعلم أن التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء،فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقر، وذلك لأن لها نحواً فى الكلام ليس لغيرها.. فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ماسواها»(١).

وقد بين «المبرد» معنى مخالفتها لغيرها من الأسماء فى المعنى واللفظ بقوله: «... فمن مخالفتها فى المعنى وقوعها على كل ماأومأت إليه، وأما مخالفتها في اللفظ فأن يكون الاسم منها على حرفين أحدهما حرف لين نحو: ذا، وتا»(٢).

ولذلك اقتصروا على تصغير بعض هذه الأسماء دون بعض، فاسم الإشارة لايصغر منه سوى خمس كلمات وهى: «ذا، وتا، وذان، وتان، وأولاء» واسم الموصول لم يسمع منه - أيضاً - إلا خمس كلمات هى: «الذى، التى، اللذان، اللتان، وجمع الذى: الذين والألى»(٣).

وليس من غرضنا هنا أن نخوض في كيفية تصغير هذه الكلمات، فهذا مبسوط فى مواضعه لمن شاء أن يرجع إليه(٤)، وإنما أردنا أن نبين مالظاهرة الاستغناء من أثر فى هذا المبحث من التصغير .

من ذلك أنهم لم يصغروا «من وأى» الموصولتين استغناء بتصغير «الذى» قال سيبويه: «ولايحقر من ولا أى إذا صارا بمنزلة الذى، لأنهما من حروف الاستفهام، والذى بمنزلة ذا، لأنها ليست من حروف الاستفهام فمن لم

---

(١) الكتاب: ٤٨٧/٣ .

(٢) المقتضب: ٢٨٦/٢ .

(٣) التصريح: ٣٢٥/٢ .

(٤) انظر الكتاب: ٤٨٧/٣، والمقتضب: ٣٨٦/٢، وشرح الشافية للرضى ٢٨٤/١ .

تلزمه تحقير كما يلزم الذى، لأنه إنما يريد به معنى الذى، وقد استغنى عنه بتحقير الذى»[١].

ومن ذلك - أيضاً - أنهم لايحقرون «اللاتى» استغناء بتحقير «التى» وجمعها بالألف والتاء فيقال: «اللتيات» وهذا مذهب سيبويه الذى عبر عنه بقوله: «واللاتى لاتحقر، استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه، وهو قولهم اللتيات، فلما استغنوا عنه صار مسقطا».

فهذه الأسماء لما لم يكن حالها فى التحقير حال غيرها من الأسماء غير المبهمة... صارت يستغنى ببعضها عن بعض، كما استغنوا بقولهم: أتانا مسيانا وعشيانا عن تحقير القصر فى قولهم: أتانا قصراً، وهو العشئ».[٢].

أما الأخفش فكان يجيز تصغيرها فيقول: «اللويا» لأنها ليست جمعا، وإنما هى اسم جمع نحو: «قوم ونفر» فقياسها أن تصغر على لفظها وتبعه المبرد.[٣]

والمذهب ماذهب إليه سيبويه، لأن هذه الأشياء مما ينبغى أن يوقف فيه على السماع - كما أشار أبوحيان-[٤].

ومن ذلك أنهم اكتفوا فى تصغير مايدل على اسم الإشارة للمفردة المؤنثة بـ«تاوتى» «دون «ذى وذه» «فقالوا: «تيا وذلك لئلا يلتبس بالمذكر، واستغناء ببعض الألفاظ عن بعضها الآخر.[٥]

---

(١) الكتاب: ٣/٤٨٩ .

(٢) الكتاب: ٣/٤٨٩ .

(٣) المقتضب: ٢/٢٨٩ .

(٤) الارتشاف: ١/١٨٧ .

(٥) شرح الشافية للرضى ١/٢٨٩.

قال المبرد: «فإن حقرت (ذه) أو (ذى)، قلت: تيا، وإنما منعك أن تقول: ذيا كراهية التباس المذكر بالمؤنث... فاستغنيت به عن تصغير (ذه) أو (ذى)....»[١].

ثالثاً: شواذ التصغير:

عقد سيبويه لهذا المبحث بابا بعنوان: «هذا باب مايحقر على غير بناء مكبره الذى يستعمل فى الكلام» ذكر فيه قوله: «فمن ذلك قول العرب فى مغرب الشمس: مغيربان، وفى العشى: آتيك عشياناً ...

وقال - أيضاً - «ومما يحقر علي غير بناء مكبره المستعمل فى الكلام، إنسان تقول: أنيسيان، وفى بنون، أبينون، كأنهم حقروا إنسيان، وكأنهم حقروا أفعل نحو أعمى... ومثل ذلك ليلة، تقول: لييلية، وكما قالوا: ليال، وقولهم فى رجل، رويجل، ونحو هذا... ومن ذلك قولهم في صبية: أصيبية، وفي غلمة: أغيلمة كأنهم حقروا أغلمة وأصبية»[٢].

فالكلمات التى ذكرها جاءت مخالفة لقواعد التصغير، حيث إن لها مكبراً مستعملاً وآخر مهملاً أو قليل الاستعمال، فجاء تصغيرها على الآخر ولم يأت على الأول.

فكلمة «مغرب» قياس تصغيرها «مغيرب» وفقاً لقواعد التصغير إلا أن العرب قالوا فى تصغيرها: «مغيربان»، فاستغنوا عن تصغير «مغرب» بتصغير «مغربان» وعليه جمعوا هذا المصغر فقالوا: «مغيربانات» وهـذا -

---

(١) المقتضب: ٢/٢٨٧.

(٢) الكتاب: ٣/٤٨٤، ٤٨٦.

كما يقول الرضى - جمع قياسى لتصغير غير قياسى، وكأنهم جعلوا كل جزء منه مغرباً كقولهم: «بغير أصهب العثانين»[١].

وكلمة «عشية» قياس تصغيرها «عشية» - بضم أوله وحذف ثالثة اليا آت - إلا أنهم صغروها على «عشيشية» كما صغروا «عشى» على «عشيشيان» أو «عشيان» وكأن مكبر «عشيشية» «عشاة» بتشديد الشين - فجعلت أولى الياءين شيئاً مفتوحة، فتدغم الشين فى الشين، وتنقلب الياء الثانية «ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وكأن مكبر «عشيشيان» «عشيان»، ثم جمعوا هذه المصغرات فقالوا: «عشيشيات، وعشيشيانات» .

قال الأزهرى: «كلام العرب فى تصغير عشية «عشيشية» جاء نادراً على غير قياس، ولم أسمع عشية - بضم العين- فى تصغير عشية، وذلك أن «عشية» بالضم - تصغير العشوة وهو أول ظلمة الليل - فأرادوا أن يفرقوا بين تصغير العشوة والعشية.[٢]

وأما «إنسان» فقياس تصغيرها «أنيسين أو أنيسان» نحو: «سريجن» فى تصغير «سرحان» أو«عطشيان فى عطشان» فزادوا الياء فى التصغير شاذاً فصاركـ«عقيريان»[٣] وإن كان أهل اللغة يقولون: «الإنسان أصله إنسيان - بكسر الهمزة - لأن العرب قاطبة قالوا فى تصغيره أنيسيان، فدلت الياء الأخيرة على الياء فى تكبيره إلا أنهم حذفوها لما كثر الناس فى

---

(١) شرح الشافية: ٢٧٦/٣ والعثانين (جمع عثنون): شعيرات طوال تحت حنك البعير جعلوا كل واحدة منها عثنونا جمعوها على عثانين، وصهبتها: أن يحمر ظاهرها وباطنها أسود .

(٢) اللسان:«عشا».

(٣) الرضى على الشافية: ٢٧٤/١ .

كلامهم، وفى حديث ابن صياد، قال النبى - صلى الله عليه وسلم وسلم - ذات يوم (انطلقوا بنا إلى أنيسيان قد رابنا شأنه) وهو تصغير إنسان جاء شاذاً على غير قياس، وقياسه أنيسان... وروى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه قال: إنما سمى الإنسان إنساناً لأنه عهد إليه فنسى، قال أبو منصور: إذا كان الإنسان فى الأصل إنسياناً فهو إفعلان من النسيان... مثل ليل إضحيان. وقال الأزهرى: وإنسان فى الأصل إنسيان. وهو فعليان من الأنس، والألف فيه فاء الفعل، وعلى مثاله حرصيان، وهو الجلد الذى يلى الجلد الأعلى من الحيوان سمى حرصياناً لأنه يحرص أى يقشر.. ويقال رجل حذريان». (١)

وماذهب إليه الأزهرى من أن «إنسان» مشتق من الأنس - ذهب إليه ابن سيده حيث قال: «إنسان عندى مشتق من أنس... فوزنه على هذا فعلان - بكسر فسكون - وقد ذهب بعضهم إلى أنه إفعلان من نسى... ولو كان كذلك لكان إنسياناً ولم تحذف الياء منه لأنه ليس هناك مايسقطها» (٢).

وأما قولهم فى تصغير «بنون»: «أبينون» فقياس تصغيره «بنيون» وهو - أبينون - عند البصريين جمع «أبين» وهو تصغير «أبنى» مقدراً على وزن «أفعل» كأضحى» فشذوذه - عندهم - لأنه جمع لمصغر لم يثبت مكبره، وقال الكوفيون: هو جمع «أبين» وهو تصغير «أبن» مقدراً، وهوجمع «إبن» كأدل في جمع دلو، فهو عندهم شاذ من وجهين: كونه جمعاً لمصغر لم يثبت مكبره، ومجئ «أفعل» فى «فعل» وهو شاذ كأجبل وأزمن، وقال الجوهرى: شذوذه لكون جمع أبين تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعاً. وقال أبو عبيد: هو تصغير بنين على غير قياس. (٣)

---

(١) اللسان: «أنس».

(٢) المخصص: ١٦/١.

(٣) شرح الكافية للرضى: ٢/ ١٧٠.

وأما «ليلة» فقياس تصغيرها «ليـيلة»، ولكنهم قالوا: «ليـيلية» بزيادة الياء كما فى «أنيسيان» وكأنه تصغير «ليلاه» قال الراجز :

فى كل يوم مـا وكـل ليـلاه(١)

وعليه بنى الليالى .

فهذا شاهد على وجود «ليلاة» التى بمعنى «ليلة» وهى التى صغرت على «ليـيلية» بقلب ألفها ياء لوقوعها بعد الكسرة، فلما أرادوا تصغير «ليلة» استغنوا عنها بتصغير «ليلاة» لكونهما بمعنى واحد، كما أنهم حينما أرادوا تكسيرها، استغنوا بتكسير «ليلاة» فقالوا: «ليال» .

وأما قولهم فى تصغير «رجل»:«رويجل» فجاء - أيضاً - على غير قياس، وقياس تصغيره «رجيل» وإنما دعاهم إلى ذلك ورود «رجل» بمعنى «راجل» قال الشاعر:

أما أقاتل عن دينى على فرسى وهكـذا رجلاً إلا بأصحابـى(٢)

أى راجلاً، فرويجل فى الأصل تصغير راجل الذى جاء بمعناه رجل، فكأنه تصغير رجل بمعنى راجل، ثم استعمل فى تصغير رجل مطلقاً راجلاً كان أولاً - كما يقول الرضى.(٣)

---

(١) بيت من الرجز المشطور - سبق فى مبحث الجمع - والشاهد فيه هنا: استعمال «ليلاة» التى بمعنى «ليلة» .

(٢) بيت من البسيط، قائله حيى بن وائل، وبعده :

لقد لقيت إذن شراً وأدركنـــى ماكنت أزعم فى خصمى من العاب

يريد أنه قاتل عن دينه وعن حسبه، وليس تحته فرس ولامعه أصحاب .

والشاهد: ورود «رجل» بمعنى «راجل» كما تقول العرب: «جاءنا فلان حافياً رجلاً. أى: راجلاً. ينظر شرح الشافية للرضى: ٢٧٨/١، ونوادر أبى زيد ٥ .

(٣) شرح الشافية: ٢٧٨/١ .

وأما قولهم فى تصغير «غلمة وصبية»: «أغيلمة وأصيبية» فهو - كذلك - مما جاء على غير قياس، فقياس تصغيرهما: «غليمة وصبية» لاتهما جمعا قلة، فيصغران على لفظهما. قال أبو حيان: «وقد يكون للاسم تصغيران: قياسى وشاذ، قالوا فى تصغير صبية: صبية، وهو القياس، لأنه جمع قلة، وجمع القلة يصغر على لفظه، وقالوا: فى الشعر: أصيبية، وليس بالقياس.قال أبو زيد: رجعوا إلى جمع أصبية وإن لم ينطق به فى الكلام»[١].

وأوجه من ذلك ماعلل به سيبويه سبب العدول عن «صبية وغليمة» إلى «أصبية وأعلمة» حيث يقول: «وذلك أن أفعلة يجمع به فعال - بضم الفاء - وفعيل، فلما حقروه جاءوا به على بناء قد يكون لفعال - وفعيل»[٢].

ومهما يكن من أمر، فقد ورد الاستعمالان فى الشعر، قال الشاعر:

صبية على الدخان رمكـــا ماإن عدا أصغرهم أن زكـا[٣]

وقال الآخر:

ارحم أصيبينى الذين كأنهـم حجلى تدرج فى الشربة وقع[٤]

---

(١) الارتشاف:١/١٨٧ .

(٢) الكتاب: ٣/٤٨٦ .

(٣) بيتان من مشطور الرجز لرؤبة بن العجاج ،الرمكة: لون كلون الرماد عدا: جاوز الركيك: الدب. يصف صبية صغاراً تجمعوا حول دخان النار فى شدة البرد فصاروا رمكا .

والشاهد: تصغير «صبية» على«صبية» الأول بكسر الصاد والثانى بضمها - انظر الكتاب: ٣/٤٨٦، والمقتضب: ٢/٢/٢١٢ .

(٤) بيت من الكامل لعبد الله بن الحجاج يخاطب عبد الملك بن مروان. والشربة: اسم موضع. والشاهد فيه تصغير «صبية» على «أصيبية» .

انظر المحتسب: ٢/٢٧١، وابن يعيش: ٥/٢١، ١٣٤ والإيضاح العضدى ٢/١٦٦.

المبحث الرابع
الاستغناء عن تاء التأنيث

الأصل في تاء التأنيث أن يؤتى بها ليفرق بين المذكر والمؤنث، نحو قولنا: «قائم وقائمة، وفاهم وفاهمة» إلا أن هناك صفات تدل علي معنى خاص بالأنثى جاءت مجردة من التاء - غالباً - نحو: «طالق وحائض ومرضع» وذلك إذا كان الوصف ليس مقيداً بحالة طارئة،كوصف المرأة بأنها مرضع، أى أن طبيعتها التى خلقت معها هى الإرضاع، وكذا قولنا: «المرأة الحامل لاالعاقر مرغوبة» أى التى من هذا النوع .

أما إذا كانت الصفة طارئة والقصد منها الحدوث، فيجب الإتيان بالتاء، ومنه قوله - عز وجل - فى هول يوم القيامة: «يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت»[١] قال الزمخشرى: «فإن قلت: لم قيل مرضعة دون مرضع؟ قلت: المرضعة: التى هى في حال الإرضاع، ملقمة ثديها الصبى، والمرضع: التى شأنها أن ترضع، وإن لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به، فقيل مرضعة ليدل على أن ذلك الهول إذا فوجئت به هذه وقد ألقمت الرضيع ثديها، نزعته عن فيه لما يلحقها من الدهشة»[٢].

وقد ورد من هذا الصنف كلمات عديدة على زنة «فاعل ومفعل» وغيرهما من ذلك: «امرأة[٣] معصر، ومسلف[٤]، وحاد[٥]،

---

(١) الحج: ٢ .

(٢) الكشاف: ٣/٢٤ .

(٣) من أدركت البلوغ .

(٤) من بلغت الخامسة والأربعين .

(٥) من تركت الزينة حزناً على زوجها .

وناهد[١]، وناشز وناشص...»[٢].

وقد اختلف النحاة فى سبب تجرد هذا الصنف من علامة التأنيث، فقد حكى السيرافى أن مذهب الخليل وسيبويه هو أن الهاء سقطت منه، لأنه لم يجر على الفعل، وإنما يلزم الفرق بين المذكر والمؤنث فيما كان جارياً على الفعل... وقوم يقولون: إن سقوط علامة التأنيث من مثل هذا لأنها أشياء يختص بها المؤنث، وإنما يحتاج إلى الهاء للفرق بين المذكر والمؤنث، فلما كانت هذه الأشياء مخصوصاً بها المؤنث استغنى عن علامة التأنيث.[٣]

ولعل الأقرب إلى القبول من تعليلات النحاة ماعلل به الرضى حيث يرى أن الأغلب فى الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل، ثم حمل اسما الفاعل والمفعول عليه، لمشابهتهما ماله، ثم مما هو على وزن الفاعل مايقصد به الحدوث مرة كالفعل ومرة الإطلاق، وقصدوا الفرق بين المعنيين، فأنثوا بتاء التأنيث ماقصدوا فيه الحدوث الذى هو معنى الفعل، كتأنيث الفعل، لمشابهته له معنى، بخلاف ماقصدوا فيه الإطلاق، ليكون ذلك فرقاً بين المعنيين.[٤]

---

(١) من ظهر نهدها .

(٢) الناشص مثل الناشر وزناً ومعنى .

(٣) هامش الكتاب: ٣/٣٨٣، وانظر الرضى: ٢/١٦٥، والإنصاف: ٧٥٨ .

(٤) الرضى على الكافية: ٢/١٦٥ بتصرف .

أهم المراجع البحث

١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسى .

ت: د. مصطفى النماس - ط/ النسر الذهبى: ١٩٨٤م .

٢ - الأشباه والنظائر فى النحو جلال الدين السيوطى .

ت: طه عبد الرءوف سعد نشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٥م .

٣ - الأغانى لأبى الفرج الأصبهانى: الساسى ١٣٢٣ هـ .

٤ - أمالى الزجاجى: ت: عبد السلام هارون: المدنى ١٣٨٢هـ .

٥ - أمالى ابن الشجرى، حيدر أباد ١٣٤٩هـ .

٦ - البحر المحيط لأبى حيان ط/ السعادة ١٣٢٨هـ .

٧ - بناء الفعل لغير الفاعل، د. أحمد مرسى الجمل ط/ دار الكتب الجامعية ١٤٠٦هـ.

٨ - التبيان فى تصريح الأسماء د. أحمد حسن كجيل ط/ السعادة ١٣٩٨هـ.

٩ - التصريح بمضمون التوضيح. الشيخ خالد الأزهرى ط/ الأزهرية ١٣٤٤هـ.

١٠- الجنى الدانى فى حروف المعانى، الحسن بن قاسم المرادى ت: د. فخر الدين قباوة محمد نديم فاضل. منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت ١٣٩٣ هـ .

١١- حاشية الصبان على الأشمونى ط/ عيسى الحلبى ١٣٦٦هـ .

١٢- حاشية يس العليمى على التصريح بهامش التصريح الأزهرية: ١٣٤٤هـ.

١٣- خزانة الأدب ولب الألباب لسان العرب للبغدادى ت: عبد السلام هارون نشر مكتبة الخانجى ١٤٠١هـ.

١٤- الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنى ت: محمد على النجار ط/ هيئة الكتاب القاهرة ١٤٠٦ هـ .

١٥- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة نشر دار الحديث القاهرة بدون تاريخ .

١٦- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى لأحمد عبد النور المالقى ت د./ أحمد محمد الخراط - دار القلم دمشق ١٤٠٥ هـ .

١٧- السيرة لابن هشام الحميرى، مصر .

١٨- شرح ابن عقيل تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد،نشر المكتبة التجارية القاهرة ١٩٨٥م.

١٩- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك عيسى البابى الحلبى .

٢٠- شرح شافية ابن الحاجب، رضى الدين الاسترابادى ت: محمد نور الحسن وآخرين. ط/ دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢ هـ .

٢١- شرح الكافية للرضى الاستربادى، دار الكتب العلمية بيروت بدون تاريخ .

٢٢- شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبى القاهرة بدون تاريخ .

٢٣- كتاب سيبويه ت: عبد السلام هارون الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٩٧٧ .

٢٤- كثرة الاستعمال وأثرها فى النحو العربى د. وجيه عبد العزي زيادة ط/ التركى ١٩٩٨م .

٢٥- الكشاف لابى القاسم محمود بن عمر الزمخشرى دار المعرفة بيروت بدون تاريخ .

٢٦- لسان العرب لابن منظور ط/ دار المعارف القاهرة .

٢٧- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان ابن جنى، ت: على النجدى ناصف وعبد الفتاح شلبى ١٣٨٩هـ .

٢٨- المخصص لابن سيدة ت: الشنقيطى ومعاونة عبد الغانى محمود بولاق ١٣٠٦هـ.

٢٩- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن وضعه محمد فؤاد عبد الباقى مؤسسة جمال للنشر بيروت لبنان بدون تاريخ .

٣٠- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ت: محمد محيى الدين عبد الحميد مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٨٥م .

٣١- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبردت: محمد عبد الخالق عضيمة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩هـ .

٣٢- منحة الجليل بهامش شرح ابن عقيل، محمد محيى الدين عبد الحميد، التجارية ١٣٨٥ هـ .

٣٣- النحو الوافى، عباس حسن، دار المعارف القاهرة ١٩٦٨م .

٣٤- نوادر أبى زيد، تعليق سعيد الخورى بيروت ١٨٩٤ م.

٣٥- همع الهوامع بشرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطى دار المعرفة للطبع والنشر بيروت لبنان. بدون تاريخ .

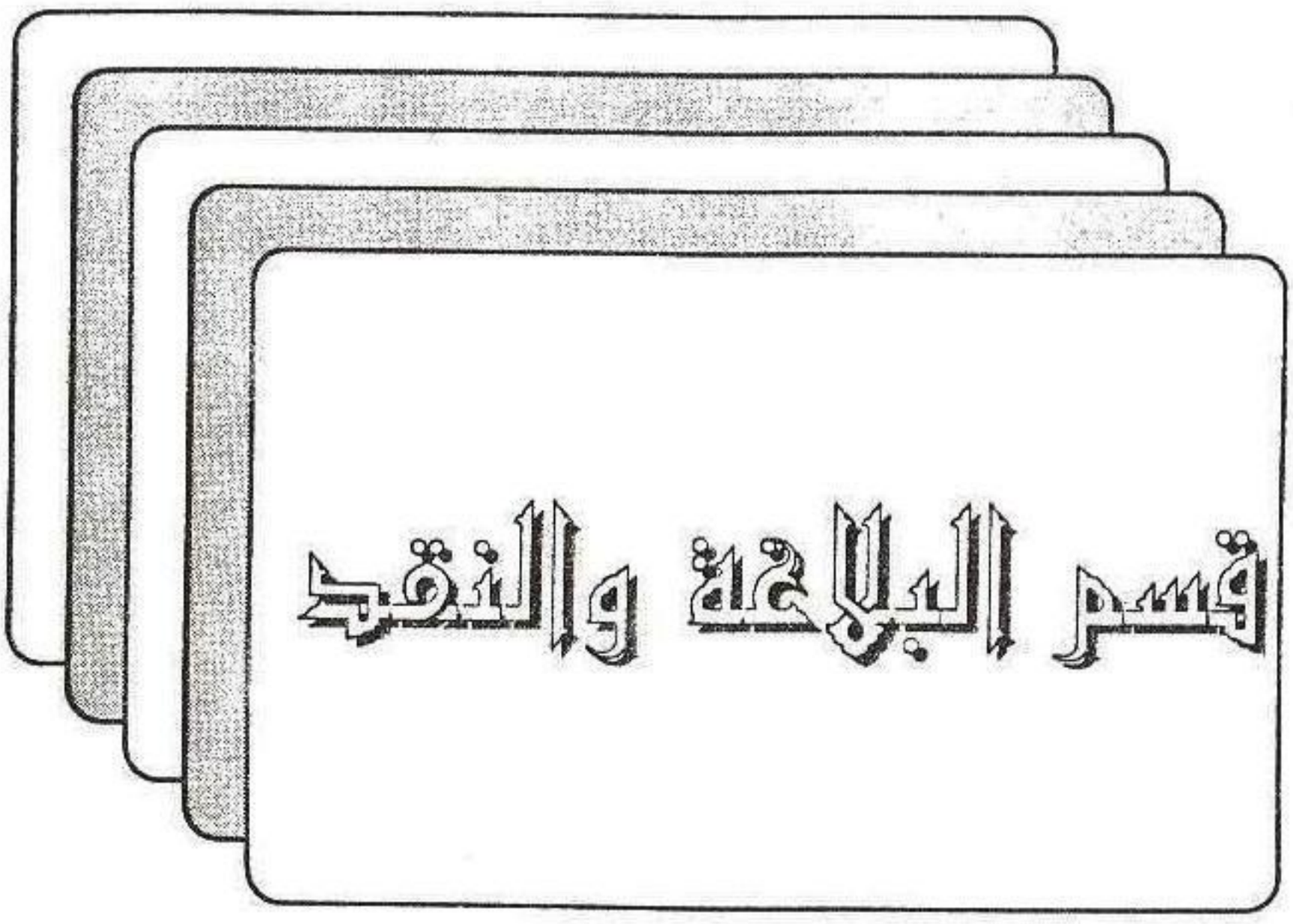
قسم البلاغة والنقد